حقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان:
دراسة في فكر أوبندرا باكسي السياسي

هبة البدوي محمد*
heba.elbdwy@gmail.com

ملخص

يعد **أوبندرا باكسي** من أبرز المفكرين السياسيين الهنود المعاصرين، يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: كيف تكون إعلانات حقوق الإنسان تعبيرًا عن عالم ما بعد الإنسان؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن تعبر عن واقع هذا الإنسان أم أن كل منهما يسير في اتجاه؟، هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن تحقق للإنسان الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؟، ما حدود العلاقة التي أقامها أوبندرا باكسي بين حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية؟، ماذا عن مستقبل حقوق الإنسان؟، هل سيكون مصيره النجاح والتقدم أم التراجع والإخفاق؟.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، عالم ما بعد الإنسان، المعاناة الإنسانية، الآفاق المستقبلية.

* أستاذ الفلسفة السياسية المساعد بقسم الفلسفة كلية الآداب جامعة بني سويف.

مقدمة

حقوق الإنسان تلك الكلمة الرنانة التي يتشدق بها الجميع؛ تدعي الدول أنها تدافع عنها وأنها تسخر جهودها من أجل إنجاز خطوات في الدفاع عنها، تدعي القوى والمؤسسات ومراكز الهيمنة أنها جاءت من أجل الإنسان ومن أجل الدفاع عن حقوقه، فهل هذا حقًا؟، هل يتم الدفاع عن حقوق الإنسان أم أن هذا مجرد شعار زائف ليس له وجود على أرض الواقع؟، هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن تخلص الإنسان من المعاناة، من الظلم، من الاضطهاد، من المشكلات والأزمات أم أنها كانت الزريعة التي تم من خلالها تحقيق أكبر الانتهاكات وأفدح المشكلات والأزمات في حق هذا الإنسان؟، هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن توفر للإنسان الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؟، هل استطاعت أن توفر له الحرية والمساواة؟، هل استطاعت أن تمنع المظالم وكافة أشكال المعاناة والانتهاكات أم أنها عجزت عن تحقيق كل ذلك؟، وما السبب في عجزها؟، هل يرجع العجز إلى أن هذه الدول والمؤسسات و مراكز القوى والهيمنة لا ترغب حقًا في الدفاع عن الإنسان وحقوقه، وأنه لا يشغلها أصلًا الإنسان ولا مشكلاته ولا أزماته ولا كل ما يعانيه؟.

إن كل ما يشغل هذه الدول والمؤسسات ومراكز القوى التي تدعي أنها تدافع عن الإنسان هو تحقيق مصالحها حتى ولو كانت النتيجة هي تدمير هذا الإنسان والسير على حطامه، وهنا نتساءل أيضًا هل حقوق الإنسان واقع حقيقي ملموس أم أنها مجرد إعلانات وشعارات لم تتحقق على أرض الواقع؟، هل حقوق الإنسان فكرة وأمنية أم أنها واقع حقيقي ملموس؟، هل استفاد البشر من إعلانات حقوق الإنسان؟، هل كل ما جاء في نصوص إعلانات حقوق الإنسان تم تحقيقه على أرض الواقع أم أنها كانت ولا تزال وستظل مجرد إعلانات ونداءات بعيدة كل البعد عن الواقع الملموس؟، كيف يمكن أن تكون لإعلانات حقوق الإنسان جدوى وفاعلية على أرض الواقع؟، كيف يمكن أن يستفيد الإنسان من هذه النداءات والشعارات؟، كيف يمكن أن تكون حقوق الإنسان واقع حي ملموس يخلص الإنسان من مشكلاته وأزماته؟، كيف يحدث ذلك فعليًا وواقعيًا؟، كيف يمكن أن تتحول حقوق الإنسان من التنظير إلى

التطبيق الفعلي؟، ما الخطوات التي يمكن تبنيها على أرض الواقع لجعل حقوق الإنسان ذات فاعلية وأهمية يستفيد منها الإنسان حقًا؟، كيف يمكن أن يتعامل الإنسان بالشكل الذي يليق به؟.

انقسم المفكرون السياسيون حيال قضية حقوق الإنسان إلى فريقين: الفريق الأول: وهو الفريق الأكثر تفاؤلاً اهتم بالتنظير أكثر من الواقع الفعلي؛ كانت جهودهم منصبة على وضع نظريات مليئة بأفكار مجردة يصعب تحقيقها على أرض الواقع، أو إذا ما تحرينا الدقة فإن ما يقوله هؤلاء المفكرون يكون في جانب أما ما يحدث على أرض الواقع من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يكون في جانب آخر، وهذا الفريق هو أقرب إلى اليوتوبيا من الواقع الفعلي؛ فكان أكثر تفاؤلاً بمواثيق وإعلانات حقوق الإنسان، ورأى أن إنجازها لا يعادل أي إنجاز آخر بغض النظر عن عدم تفعيلها بالقدر الكافي على أرض الواقع فلم يكن ذلك محور اهتمامهم .

أما الفريق الثاني: هو الفريق الأكثر واقعية الذي حاول أن يخرج من إطار النظريات وما بها من أفكار مجردة مليئة بالمثاليات، وقد انصبت جهود هذا الفريق على النزول إلى أرض الواقع لرؤية الواقع الحقيقي لإعلانات حقوق الإنسان، وهل يتم تفعيلها حقاً أم أنها مجرد حبر على ورق؟، فأراد هذا الفريق أن يعبر عن الواقع كما هو دون تجميل أو تزييف حتى وإن كان مؤلماً ومأساوياً، فقد آثر هذا الفريق المواجهة ومحاولة التوصل إلى حلول واقعية وفعلية لانتهاكات حقوق الإنسان محاولاً التوصل إلى وضع أفضل من الوضع الحالي الذي هي عليه، فهل تمكن من القيام بهذه المهمة أم انتهى به الأمر إلى السير في نفس الطريق الذي سار فيه الفريق الأول فأصبحت حقوق الإنسان مجرد أفكار ونظريات كل ما علينا أن نحلم ونتمنى أن يتم تطبيقها في يوم من الأيام؟، هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه.

وفي ضوء هذه التساؤلات وهذا الوضع يأتي **أوبندرا باكسي (Upendra Baxi) (١٩٣٨-؟)** الذي يعد من أبرز المفكرين السياسيين الهنود المعاصرين معبرًا عن الفريق الثاني الفريق (الواقعي) ليؤكد لنا أن إعلانات حقوق الإنسان لا يمكن إنكار أهميتها ولا دورها، وأنها حاولت أن تلفت الانتباه إلى الإنسان وأهمية أن تكون له

حريته وكرامته وأهمية أن يعيش الحياة التي يستحق أن يحياها، ولكن هذه الإعلانات والأفكار المصاحبة لحقوق الإنسان لا تكون كافية أبدًا لتوفر لهذا الإنسان الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؛ وإنما يجب أن تكون هذه الحقوق معبرة حقًا عن واقع هذا الإنسان وخاصة لدى الأفراد والشعوب التي تعاني من الكثير من المظالم والتي تتعرض للكثير من الاضطهادات، يجب أن تكون حقوق الإنسان مرآة حية صادقة تعكس حقًا المعاناة والمظالم والمشكلات والأزمات التي يعاني منها الإنسان، تحاول أن تجد حلول فعلية لهذه المشكلات والأزمات، تحاول أن تقدم علاجات لهذه الأزمات والمشكلات، تحاول أن تقدم خطوات ملموسة حية واقعية يمكن أن تتعامل مع هذه المشكلات والأزمات، وتحاول أن تقدم لها حلولًا واقعية فعلية من داخل الواقع، يجب أن يتم النظر إلى ملايين الفقراء المهمشين والمظلومين الموجودين في العالم والذين لا يشعر بهم أحد، والذين لا يكون لهم صوت مسموع، والذين لا يدافع أحد عن حقوقهم، ولا يشعر بهم أحدٌ.

إن إعلانات حقوق الإنسان للأسف الشديد تخاطب فئة قليلة من البشر أما باقي البشر المظلومين المقهورين فهم يكونون خارج دائرة حقوق الإنسان وإعلانات حقوق الإنسان، يجب أن يتم السماع لهؤلاء ويتم الشعور بمعاناتهم، يجب أن يتم إعطاءهم فرصة للتعبير عن أنفسهم، وللتعبير عن مظالمهم، وللتعبير عن آمالهم وطموحاتهم وتطلعاتهم؛ إنهم هم الذين يعرفون مصالحهم، هم الذين يعانون، هم الذين يتعرضون لكل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد، وبالتالي هم فقط الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان، هم فقط الذين يجب أن تلتفت إليهم الدول والمؤسسات والقوي العظمى مستمعة إلى أصواتهم ومعبرة عنهم، ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن هذه الملايين من البشر بدلًا من أن يتم الدفاع عن حقوقهم يتم استغلالهم واضطهادهم وتعريضهم لكافة المظالم التي تجعل أوضاعهم أسوء وأسوء على الدوام.

إن هؤلاء الملايين من البشر هم الضحية ضحية العولمة والتقدم والرغبة في الهيمنة وفرض السيطرة، ضحية القوى العظمى ومراكز الهيمنة والشركات العملاقة التي تحاول أن تفرض وجودها حتى وإن كان على أنقاض هؤلاء البشر، فإذا

أردنا أن تكون حقوق الإنسان حقيقة حية ملموسة على أرض الواقع يجب أن يتم ربطها بمعاناة هؤلاء البشر، ومحاولة إيجاد حلول فعالة لتخليصهم من كافة أشكال المعاناة والظلم والاضطهاد، لا تكفي الإعلانات ولا الشعارات؛ وإنما لابد من حلول واقعية لتلك المشكلات والأزمات التي لا يتم حلها؛ وإنما تتفاقم بسبب الحروب، والمجاعات، والصراعات، والخلافات وغيرها من المشكلات والأزمات التي يكون ضحيتها ملايين من البشر الذين لا تلتفت لهم إعلانات حقوق الإنسان بأي حال من الأحوال.

من هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه يلفت الانتباه إلى قضية ومسألة هامة وهي مسألة حقوق الإنسان؛ حيث أراد باكسي أن يخرجها من الإطار التقليدي الضيق الذي وضعها فيه الكثير من المنظرين والمفكرين، أراد أن يخرجها من إطار النظريات وإطار الإعلانات، أراد أن يتحدث عن حقوق الإنسان من وجهة نظر هذا الإنسان وكما يستحقها هذا الإنسان، أراد ان تهتم حقوق الإنسان بالإنسان نفسه، بواقعه، بظروفه، بمشكلاته وأزماته، وكل أشكال الظلم والمعاناة التي يعاني منها.

لذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه لفت الانتباه إلى أن حقوق الإنسان يجب أن تكون معبرة حقًا عن هذا الإنسان وليس مجرد إعلانات وشعارات، يجب أن تكون واقع حي ملموس، يجب أن تخرج من دائرة الأفكار والنظريات إلى واقع هذا الإنسان، إلى معاناة الإنسان، يجب أن تسهم في حل مشكلاته وأزماته وتحسين أوضاعه السيئة.

كذلك يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على الواقع الحي الملموس لملايين من البشر وكيف يمكن تحسين حياتهم إلى الأفضل، وكيف يمكن توفير الحياة الكريمة الحقيقية لهم من خلال تحقيق حقوق الإنسان، ومن هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه ربط بين حقوق الإنسان وبين مشكلات وأزمات ومعاناة الإنسان؛ حاول أن يجد حلول فعالة لتلك المشكلات والأزمات؛ فأراد أن يخرج حقوق الإنسان من المنظور الضيق المتعلق بالأفكار والنظريات ويحولها إلى واقع حي ملموس يعبر عن الواقع المعيش لهذا الإنسان، وذلك من خلال لفت الانتباه إلى ملايين الأصوات المهمشة المقهورة

المضطهدة وضرورة السماع لهذه الأصوات، وأنها يجب أن تكون المعبر الحقيقي عن حقوق الإنسان.

كما ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه ربط مستقبل حقوق الإنسان بتحقيق أوضاع أفضل لهؤلاء البشر، وتخليصهم من كافة الأزمات والمشكلات، ومحاولة إيجاد حلول فعالة لمعاناتهم.

يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: كيف تكون إعلانات حقوق الإنسان تعبيرًا عن عالم ما بعد الإنسان؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن تعبر عن واقع هذا الإنسان أم أن كل منهما يسير في اتجاه؟، هل تمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من تحسين أحواله المعيشية وتخليصه من كافه أشكال الظلم والمعاناة والاضطهاد؟، هل استطاعت إعلانات حقوق الإنسان أن تحقق للإنسان الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؟، ما حدود العلاقة التي أقامها أوبندرا باكسي بين حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية؟، ماذا عن مستقبل حقوق الإنسان؟، هل سيكون مصيره النجاح والتقدم أم التراجع والإخفاق؟.

١ – حقوق الإنسان بين التنظير والتطبيق:

يبدأ أوبندرا باكسي حديثه عن حقوق الإنسان موضحًا أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي تختلف تمامًا عن تطبيق حقوق الإنسان؛ أي أن إعلانات ونظريات حقوق الإنسان في ناحية، والواقع الحي الملموس البعيد كل البعد عن تطبيق حقوق الإنسان على هذا الواقع يكون في ناحية أخرى تمامًا؛ أي أن إعلانات حقوق الإنسان تعبر عن مصالح وسيادة وهيمنة الدول، وأنها بعيدة كل البعد عن الواقع الحي للشعوب التي تتعرض لأقصى درجات المعاناة والظلم بكافة أشكالها وصورها.

وفي ضوء ذلك يرى باكسي أن الهدية العظيمة للفكر الإنساني الكلاسيكي والمعاصر للثقافة والحضارة هي فكرة حقوق الإنسان؛ يستمر النضال من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها وتعزيزها في كل جيل، في كل مجتمع، تنشأ

حقوق جديدة من رحم القديمة، نحن اليوم نوسع مجال الفكر والعمل في مجال حقوق الإنسان إلى ساحات وقواعد جديدة.[١]

وفي هذا الإطار يتم النظر إلى الجزء الأكبر من القرن العشرين على أنه عصر حقوق الإنسان، ولم يشهد أي قرن سابق في التاريخ الإنساني مثل هذه الوفرة من ألفاظ حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ولم تسع لغات حقوق الإنسان في أي وقت سابق إلى أن تحل محل كل اللغات الأخلاقية الأخرى، كما لم يشهد أي قرن سابق هذا الانتشار غير المحدود لمعايير حقوق الإنسان باعتبارها ملمحًا أساسيًا لسياسة الرغبة بين الحكومات، لم يكن أبداً هذا الأمر عرضة لحوار بمثل هذا التنوع والتعدد[٢].

مع مرور الأجيال أصبحت الحقائق الجذابة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان روتينية، ومصدقة و قانونية، وربما لم تكن كذلك في أي وقت من تاريخها الطويل.[٣]

وفي هذا الإطار يمثل ظهور المجتمعات المؤمنة بحقوق الإنسان ملمحًا بارزًا للترويج والحماية العالمية لحقوق الإنسان، ويمثل الإعلان الدولي لحقوق الإنسان نصهم المقدس، وثقافة حقوق الإنسان رسالتها، وشعوب العالم طوائفها، ويؤمن المبشرون بحقوق الإنسان بقوة تعويذة عدم القابلية للتحول وعدم القابلية للانقسام وأهمية الاعتماد على بعضهم البعض والكونية؛ إنهم يهدفون لنوع من التجديد الأخلاقي بل والروحي من خلال خلق ثقافات لحقوق الإنسان يتحول بموجبها أي نضال إنساني إلى نضال من أجل حقوق الإنسان، وتشكل حقوق الإنسان بالنسبة للمبشرين بها دينًا مدنيًا جديدًا.[٤]

وهنا يؤكد باكسي ضرورة ملاحظة أن لغات حقوق الإنسان لا تتناول كل أشكال الانتهاكات الإنسانية، كما أن تلك اللغات لا تتاح لكل المتعرضين لانتهاكات، وتتعايش الحصانة المانعة لمحاسبة مرتكب الانتهاك الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع تطبيق وإنفاذ تلك الحقوق، وزيادة على ذلك فإن مكاسب حقوق الإنسان بفضل نضالات عبر القرون (مثلما الحال مع الحقوق الإنسانية للطبقات العاملة) تمحوها ضربة واحدة من قلم التشريع المتعولم، وهذا يؤكد على

هشاشة أسس ومعايير حقوق الإنسان؛ فلغات حقوق الإنسان دائمًا تمتلئ بالوعود، ولا تصل كثيرًا – بشروط الحياة على أرض الواقع – إلى البؤساء على كوكب الأرض.[٥]

ومن هنا فالقول بأن أنظمة حقوق الإنسان ربما أو يتوجب عليها المساهمة في السعي نحو السعادة يبقى امتيازًا لجزء ضئيل من الجنس البشري؛ فبالنسبة لمئات الملايين من البؤساء على هذه الأرض لا تشكل ألفاظ حقوق الإنسان بالنسبة لهم أهمية إلا عندما توفر لهم – ولو بشكل طارئ – ملاذًا ضد التعذيب، والاستبداد، والحرمان، والإملاق، والإفقار الشديد، وسلب القوة والإقصاء، ودنو الشأن، ورغم بعض التطبيقات العملية المدهشة لحقوق الإنسان يبقى وصول الحقوق إلى الحشود الفقيرة بجرعات صغيرة، والملمح المميز لهذا النوع من العلاج هو أنه يعيد إنتاج الأعراض وسيلة للإسراع في الشفاء، ومن هذا المنظور فإن" الوقت " بالنسبة لمسألة تحقيق حقوق الإنسان بعيد للغاية عن كونه " لحظياً "؛ فهو وقت لا يمر بسهولة وأشبه بالجليد.[٦]

وبذلك نجد أنه ليست كل أصوات المعاناة موجهة بالضرورة إلى عالم حقوق الإنسان العالمية؛ فتلك الأصوات غالباً ما توجه إلينا بلغات الجور التي ربما لن يعبر عنها أو تقاس بصورة مجردة ارتباطًا بمسألة انعدام حقوق الإنسان، وتظهر لغات حقوق الإنسان غير مكتملة إذا قابلتها على سبيل المثال مطالب العدالة الإصلاحية العالمية الموجهة لتدارك الضرر والأذى النابعين من الماضي وممارسات سياسة الوحشية عبر مئات الأعوام والتي تمثلت في نظام العبودية والاستعمار والحرب الباردة وبعض المواقف المدمرة الحديثة فيما يخص الأزمات التي زادت بفعل الهجمات الإرهابية والحروب على الإرهاب، وتنطق لغات العدالة بإلزاميات المسئولية تجاه الإنسان وحقوقه والانتهاكات الإنسانية، ومع ذلك فإنه في عالم حقوق الإنسان المعاصرة لا يعد كل انتهاك إنساني انتهاكاً لحقوق الإنسان مع الوضع في الاعتبار الفقر المعياري العمومي لمعايير حقوق الإنسان الدولية والدستورية.[٧]

وهنا يؤكد باكسي أن جزءًا كبيرًا من مستقبل حقوق الإنسان ما زال غير مطروق في ممارسات السياسة اليومية؛ يعلم المتعرضون للانتهاكات بحكم خبرتهم

المعيشة والمجسدة الطرق التي يبقى بها واقع معاناتهم دون تسمية؛ فحدود لغات حقوق الإنسان (كما لاحظ لودفيج فيتجنشتاين) تشكل حدود عالم تلك اللغات، إنهم يعلمون أيضًا أنه حتى مع العمل البطولي – غير مرجح الحدوث – بترجمة كل الانتهاكات الإنسانية إلى انتهاكات لحقوق الإنسان لن يسفر عن نقل ما هو دون اسم إلى نطاق المسمى؛ يعلم الأكثر فقرًا في العالم الطرق العديدة التي تبقى بها شدة معاناتهم اليومية دون أي علاقة مع نصوص حقوق الإنسان، وأفضل ما بإمكان " معيارية " حقوق الإنسان أن تفعله هو ابتكار سلسلة من الصياغات الحقوقية التي تتوافق بصورة أو بأخرى مع كل انتهاك إنساني يسببه الفقر أو الحرمان من الحقوق أو الإرهاب الخالص، لكن هذا في حد ذاته – هذه المسافة بل هذه الهوة – يشكل نفس قواعد لغات حقوق الإنسان.[٨]

إن لغات ومنطقيات حقوق الإنسان قد أضفت الشرعية على العديد من مفاهيم التنمية وحقوق تقرير المصير والتي فقدت المصداقية، مفاهيم عمرها قرون عن التنمية البشرية وتبرير الحق الإلهي في الإمبراطورية؛ إنها مفاهيم التنمية التي تنادي بالمعاملة المتساوية والتي تؤدي في نفس الوقت إلى الفصل العنصري، والتمييز الاجتماعي أو المؤسسي؛ التمييز والعدوان سيكون اليوم معترف به على أنه تنمية.[٩]

إن الحق في أن تكون إنسانًا هو بالطبع الفكرة المهيمنة لكل فكر وعمل حقوق الإنسان، ومع ذلك فإن الإنسان الذي يحمل هذه الحقوق قد لا يتم تلبية احتياجاته المادية الأساسية، في ظل هذه الظروف يصبح الفكر والعمل في مجال حقوق الإنسان انقلابًا في البرامج ومخططًا لمجتمع عادل، لكن مخططًا مع مساحات شاغرة لا يسمح في البداية بالشروط المسبقة لممارسة الحق في أن تكون إنسانًا.[١٠]

لا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُصاغ باللغات والعادات الخطابية، الآن بشكل مختلف نحن نعيش جميعًا في حقبة "ما بعد الإنسان"؛ إننا نعيش جميعًا في ظل ظروف غير محددة لأنواع موجودة بالفعل؛ حيث يحل الذكاء غير البيولوجي محل الذكاء البيولوجي عن طريق خلق أشكال جديدة من الحياة المصطنعة ممثلة في

الذكاء العابر للبشر والامبراطوريات العلمية المرتبطة بها، ولكنها لا تزال جديدة ويصعب فك رموزها.[١١]

إنها عمليات إنتاج السياسة بتكنولوجيات الحاضر والمستقبل استنادًا إلى الثورات المتشابكة بين تكنولوجيا الإنترنت والتكنولوجيا الحيوية؛ تولد السياسة التكنولوجية النرجسية الفنية التي تميل إلى تفكيك وإعادة بناء الهويات الإنسانية والثقافية، وذلك من خلال التركيز على الثقافات المعبرة عن الرغبات المهيمنة التي تخدم السوق والاقتصاد والقوة والربح فقط.[١٢]

وزيادة على ذلك فإن لغات حقوق الإنسان – بفشلها الذي لا يوصف ازاء تمكين الإصلاح – تكسب الانتهاكات وضعية الحقائق التي لا يمكن التحقق منها مؤسسيًا؛ فإن المتعرضين للانتهاكات أو أقاربهم لا يملكون الأدوات التي تساعدهم على إدارة سباق العقبات التي تسمى بأناقة أدوات " الوصول إلى العدالة "، والمعرفة الأساسية أو التجريبية بآلام ومعاناة المتعرضين للانتهاكات لا تجد دائمًا صدى في تشكيلات المعرفة الواسعة المتعلقة بالقانون والسلطان القضائي لحقوق الإنسان؛ إن لغات حقوق الإنسان الشاسعة تبقى بذلك إشكالية على مستوى التمثيل والتوسط إزاء معالجة معاناة حقوق الإنسان.[١٣]

يمثل وضوح اليقين والاتصال ذريعة حاسمة للغاية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، ويمثل النضال لكسب ذلك اليقين في حد ذاته أحد مهام حقوق الإنسان، غير أن هذه المهمة تبدو مثبطة للهمم عندما يتجنب المرء الفضيلة ما بعد الحداثية المعلنة عن ذاتها التي تحتفي – حتى في أفضل لحظاتها – بالغموض باعتباره صورة فريدة للوضوح.[١٤]

والوضوح الأخلاقي إزاء حقوق الإنسان أمر لا يتم الوصول اليه بسهولة؛ إذ أنه لا توجد إجابة واحدة أو بسيطة لهذا السؤال الواضح تمامًا: ما الحقوق التي يتعين أن يتمتع بها الإنسان؟، إن السعي لتبرير حقوق الإنسان أنتج خطابًا معقدًا ومتناقضًا وحتى عندما نصل إلى نوع من الإجماع بشأن قيم حقوقية إنسانية معينة (مثل المساواة في الكرامة والاحترام لكل بني البشر أو الحق في الحياة) فإنها توفر إرشادات

فقيرة نحو ترجمتها في الخطاب الرسمي المؤدي لأسس ومعايير حقوق الإنسان، والأحداث التأويلية اللاحقة لها، على القانون والسلطان القضائي لحقوق الإنسان أن ينتج تعريفات للسلوك المحرم والمسموح به، وهنا على السلطة السيادية أن تمثل شكل القوة المطلوبة لتشريع تلك التعريفات، والنتيجة هي أن فئتي الدولة والفاعلين السياسيين اللتين اندمجتا مع معاهدات وإعلانات وقرارات حقوق الإنسان الدولية تنغمسان في توازنات تعريفية بين النقائض، وهذا يؤكد أن أسس ومعايير حقوق الإنسان الناتجة ستنشأ في غمار لغات حذرة للغاية، وحتى تلك الصيغ التي تبدو للوهلة الأولى جماعية تبقى عرضة للتحفظات وبيانات الاتفاق وإلى هذه الأدوات التي تزيد من تعقيد البحث عن مضمون وإطار حقوق الإنسان، ومازالت الجهود التأويلية الكبيرة التي لا تنتهي أمراً لا غنى عنه بالنسبة لمشروع الحقوق التي ينبغي على الإنسان أن يتمتع بها، وهو ما يمهد الطريق نحو التأكيد الملح على حق الإنسان في معرفة حقوقه، وبذلك نجد أن أزمات الوضوح تبقى في قلب الإنتاج متعدد العناصر والمظاهر لأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة.[١٥]

هكذا فإن هيكل حقوق الإنسان وجسده يتأرجح بالضرورة بين وصيتين: " عليك أن تكون دائمًا واضحًا، وعليك ألا تقتنع أبدًا بأن الوضوح هو كل شيء، إن مهام كتابة أو قراءة النصوص والسياقات والآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تبقى – بكل دقة – مروعة؛ لأن على المرء احترام التحديد الزائد والمفرط للمعاني المتضمنة لنقاط نشأة حقوق الإنسان العديدة المتمركزة حول الدولة والشعوب، وأن صورة " الوكيل " – الذي يكتب عن حقوق الإنسان نيابة عن معدومي الحقوق والمتعرضين للمعاناة والظلم – تزيد من تفاقم مشكلة تحقيق قدر يسير من الوضوح، غير أن هذا العمل يعتمد على الإيمان بأن مثل هذه الكتابة ما زالت ممكنة بصورة متماسكة.[١٦]

مازال تعبير " حقوق الإنسان " يمثل بحق إشكالية وفى مجال الحديث الحقوقي، فإن هذا التعبير يخفي محاولات الحد من وفرة معانيها بهدف مجمل خاطئ واحد؛ فهذه المساعي تضع وحدة كل حقوق الإنسان في موضع مجمل محدد للعواطف مثل كرامة الإنسان واعتزازه بنفسه، وهناك نمط آخر يدعونا للحديث عن حقوق

الإنسان لكونها أساسية ويطرح إمكانية التفاوض بشأن حقوق أخرى إذا صعب الاستغناء عنها في المدى القصير، وقطعاً أن المحروم أو المطرود من موطنه سيجد أنه من الصعوبة أن يتقبل فكرة حقوق إنسانية تكون نهايتها – سواء في حياتهم أم في حياة أجيال لاحقة – إنكارًا لحق الكينونة والعيش باعتبارهم بشراً يتمتعون بحقوقهم الإنسانية، غير أن نمطًا آخر من المجمل يجعلنا نستسلم لوهم متصور في صفات بشرية مفاده أن نطاق حقوق الإنسان قصر على الجنس البشري، والواقع أن الحقوق الجديدة المتعلقة بالبيئة (أو ما يطلق عليه – بصورة غير ملائمة أو بالأحرى بقسوة – تنمية مستدامة) تأخذنا إلى أبعد من هذا المفهوم الضيق، وبلغة المشروعات الوصفية فإن مساعي جعل حقوق الإنسان مجملة تقلص العالم المتنوع والوعر لحقوق الإنسان الموجودة فعلياً إلى صورة فئة متماسكة.[١٧]

وهنا نجد أن التعقيد المعياري والامتداد الوجودي لأسس ومعايير حقوق الإنسان يسلمان آفاقهما المستقبلية التاريخية إلى المطالبات برواية متسقة، هذا في مجمله يجعل الطبيعة المتناقضة لتطور حقوق الإنسان غير واضحة؛ لأنه لا يوجد عالم واحد لحقوق الإنسان بل العديد من العوالم المتصارعة، وهذه المشروعات المرتبطة بمسألة الإجمالية تغلق " أبواب الإدراك ".[١٨]

إن التوتر المركزي لحقوق الإنسان هو أنها تنشر هوية إنسانية عالمية وفريدة في عالم سياسي مجزأ سواء كنا نفكر في حقوق الإنسان باعتبارها فرضًا للقيم الثقافية الغربية، أو من حيث الأيديولوجية الرأسمالية التي تخدم مصالح النخب الليبرالية الجديدة، أو كتعبير عن قوة سيادية استثنائية على المستويين المحلي والعالمي، إن الطرق التي تتعامل بها هذه الانقسامات مع التوتر في قلب حقوق الإنسان يملأها الغموض بطرق مهمة؛ بدلاً من محاولة احتواء التوترات بين التفرد والتعددية، وبدلاً من محاولة حل مشكلة حقوق الإنسان فإنها تحاول فهم حقوق الإنسان في تنافر غير محدد.[١٩]

تحمي ممارسات حقوق الإنسان بصورة لا تصدق نطاقات متنوعة من سياسة الرغبة في الهيمنة وسياسة الرغبة في التمرد؛ فقصص الرغبة تلك بأشكالها القتالية

الدامية اللامتناهية تقاوم التغلف في أي صيغة أنيقة، وأفضل صورها على الإطلاق ربما يكون ترك سياقات الهيمنة والمقاومة تعبر عن نفسها باعتبارها كيانات منفصلة لكن ذات منظورات متكافئة إزاء معنى حقوق الإنسان.[٢٠]

استُخدمت حقوق الإنسان لدعم مجموعة واسعة من الأمور غير المتوافقة في كثير من الأحيان، وهذا بدوره أدى إلى التعقيد، والتسوية، والتناقض، والتعتيم في كل من خطاب وممارسات حقوق الإنسان.[٢١]

وبعبارة أخرى فإن حقوق الإنسان مستعصية على التعريف المبسط، وهكذا فإن الحقوق أحياناً تعامل باعتبارها مفاهيم، باعتبارها أبواقًا جدلية، باعتبارها عوامل إنتاج، باعتبارهًا شروطًا للتفاوض، باعتبارها تخويلات لمن يحملها، باعتبارها رموزًا مقدسة، باعتبارها مصادر للتضامن الاجتماعي، باعتبارها أدوات للشرعية.[٢٢]

وفي ذات الوقت فإن الصور المختلفة عن الحقوق تطرح وبشدة الشخصية الجدلية لها، وربما تكون لحقوق الإنسان دلالات تعبيرية لقوى مضادة تخليصية أو محررة من عبودية وكذلك قمعية؛ فتلك الحقوق تظهر بوصفها دلائل الإنسانية مبتهجة بالنصر لكل إنسان نظريًا، باعتبارها مثلاً للاستنزاف الحي لذات الإنسانية، بل باعتبارها أدوات لتعمية هياكل قوى الانضباط والسيادة.[٢٣]

لا يرتبط خطاب حقوق الإنسان المعبر عن مصالح الدول في تعبيراته إزاء حقوق الإنسان بلغات الألم الإنساني والمعاناة الاجتماعية إلا إذا كان ذلك ملائمًا للدولة، وعلى النقيض نجد أن نضالات الشعوب ضد أنظمة سياسة القسوة الشديدة متجذرة في الخبرة المباشرة بالألم والمعاناة.[٢٤]

وهناك حقيقة حاسمة مفادها: أن أدوات وأنظمة ومنطقية حقوق الإنسان تحدث أيضًا تسلسلات هرمية مختلفة من الألم والمعاناة التي تضفي عليها الشرعية، على سبيل المثال تسعى أنظمة حقوق الإنسان لإضفاء الشرعية على عقوبة الإعدام (رغم معيارية الإلغاء المتدرج)، وعلى توفير حالة تعليق لحقوق الإنسان في مواقف الطوارئ (رغم أن الفارق دقيق لا يكاد يدرك)، وعلى دعم التفريق المستعصي على المعالجة بين ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية من جانب آخر، وبالمثل فإن بعض إجراءات حفظ الأمن العالمي لحقوق الإنسان من خلال أنظمة العقوبات التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب الباردة وكذلك إجراءات التدخل العسكري العلني المسبب لانتهاكات بالغة وصارمة ومستمرة يتم التفكير فيها على أنها أمور مبررة باسم تأمين حقوق الإنسان، علاوة على ذلك فإن العمليات المعاصرة للعولمة تخلق فنًا مسرحيًا جديدًا من المعاناة الإنسانية القابلة للتبرير بطرق تجعل لغات حقوق الإنسان غير ملائمة لأساليب التجارة الحرة والاستثمار الحر.[٢٥]

وهنا يؤكد باكسي أن رؤى مستقبل حقوق الإنسان لا تعتمد فقط على قدرتنا على تسمية نظام للشر، بل أيضًا على قدرتنا على التكلم بوضوح عن نظرية معيارية متعلقة بعدم القابلية الأخلاقية لتبرير أشكال وتشكيلات محددة من المعاناة الإنسانية التي يجسدها نظام الشر.[٢٦]

إن عصر حقوق الإنسان هو في نفس الوقت عصر الشر الراديكالي، وإن الشر الراديكالي هو الرحم الذي يغذي جنين حقوق الإنسان المعاصرة، ويوفر مفهوم الشر الراديكالي في ذات الوقت ديناميكية الولادة والنمو لحقوق الإنسان المعاصرة وكذلك لإيحاءات موتها، ولدى التعامل مع الانتهاكات التي تتجاوز إمكانية العقاب أو الغفران تأخذنا مواقف الشر الراديكالي أيضًا إلى مرحلة تتجاوز أسس ومعايير حقوق الإنسان التي تساعدنا تلك المواقف على تأسيسها، وحتى إذا كانت مواقف الشر الراديكالي تعجل من الإجماع المعياري ضد ذلك الشر فإن الطرق الفعلية للتعامل في أعقاب ذلك الشر تؤدي بنا لرد يهزأ مرارًا وتكرارًا بتلك المعيارية الوليدة الموجهة نحو حقوق الإنسان.[٢٧]

يقدم الخطاب السائد مفهوم حقوق الإنسان باعتباره هبة من الغرب إلى باقي العالم، وليست المصطلحات المستخدمة هنا مجرد إشكالية بل أن العلاقة المفترضة بين تلك المصطلحات توحي بثنائية المقدرة: البراءة الفائقة لدى الغرب إزاء الابتكار المستقل للمفهوم، والكرم الزائد بثه للعالم، غير أن مجاز " الهبة " يتضمن سرقة وبيع بالجملة لأمم ولعبيد عاشوا لحظات تأسيس الاستعمار ثم لحظات قريبة لاستعمار

جديد بدعاوي التنمية، وحيث تنشأ الهبة في صورة أشكال جديدة من الخضوع تتضمن أنظمة مشروطات التجارة والمعونة وحقوق الإنسان.[٢٨]

وهنا يؤكد باكسي أن الزعم بأن المجتمعات والثقافات غير الغربية لم تمتلك مفاهيم حقوق الإنسان هو الخطأ بعينه؛ فإن الأماكن الحقيقية التي شهدت ميلاد حقوق الإنسان لم تكن غرفًا مزخرفة للمؤتمرات الدولية، بل كانت في مزارع ومصانع وبيوت شهدت نضالات وهو ما يطلق عليه باكسي اسم واقعية حقوق الإنسان.[٢٩]

وعمومًا تبقى سياسة إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان مقيدة موسوعيًا، فتلك الأسس والمعايير عليها أن تمر مثل الجمل المقدس من ثقب إبرة سيادات الدول التي تتسم بالتعددية والتداخل والتأزم، وهذا هو السبب الرئيسي وراء بطء النشوء والتشظي الذي تعاني منه معظم تعبيرات حقوق الإنسان على كل المستويات القومية والعابرة للقوميات والإقليمية والدولية.[٣٠]

وهناك أيضًا بُعد آخر متمثل في نرجسية المنتجين الذين يعتبرون أنفسهم أول من طرقوا مجال حقوق الإنسان الدولية، وأول صناع الدساتير الحديثة، وأول مؤسسي المنظمات غير الحكومية التي تشكل (أو تظن أنها تشكل) العديد من التعبيرات الجديدة، وهكذا فإنه بأحد المعاني غالبا ما يستتبع إنتاج حقوق الإنسان سياقات إغواء وفقدان لنظم انعاكسية لما يتم إنتاجه بمعنى أنه على حساب من؟، ولمصلحة من؟، لدرجة أنه يصير وبحق إنتاجًا منفرًا، ويخفي مجاز "الإنتاج المفرط" عن الأعين الأولوية الحقوقية الإنسانية الأصلية للمتعرض للانتهاك، وعندما تكون النظرة بالأساس أو إجمالًا إلى إنتاج معيارية حقوق الإنسان بوصفها جهدًا جماعيًا لصائغي وثائق ومفاوضين ضعيفي البصر إلى حد ما يهدفون للوصول إلى إجماع في لحظات على الصياغة النهائية ينظر المرء بصفة خاصة إلى عملية الإعلان بوصفها جانبًا من المشروع البطولي لبيروقراطيين ودبلوماسيين دوليين ومنظمات غير حكومية مهنية تحصل على امتيازات، ويكون الجهد العالمي الذي تم استثماره بذلك قد سمح بوجود أدوات لحقوق الإنسان.[٣١]

وبذلك تتسم منطقية حقوق الإنسان بممارسات الفكر الأصولي خاصة فيما يتعلق بهويات حاملي حقوق الإنسان ومسئوليات تلك الحقوق.[٣٢]

إن حقيقة أن الأيديولوجيات السائدة تلعب دورًا كبيرًا في بناء جوهر ما هو إنساني هي حقيقة ليست مفاجئة، ومن هنا فإن طرق حدوث إنتاج أيدولوجية حقوق الإنسان تظل مهمة للإقدام على أي محاولة جادة لفهم حقوق الإنسان المعاصرة؛ تكافح التحليلات الأيديولوجية من أجل إثبات أن الكونية هي الشكل الذي تستطيع من خلاله الأيديولوجية السائدة تعميم أشكال مجموعة من المصالح الخاصة.[٣٣]

وإجمالًا يشير إنتاج معيارية حقوق الإنسان إلى علاقة صعبة بالمعاناة الإنسانية، وتمثل الترجمة البطيئة أحد مواقع تلك الصعوبة، أما ثاني تلك المواقع فتمهد له أشكال الإجماع غير المكتمل أو انقسام الآراء وكذلك الصياغات التوافقية اللازمة للوصول لإجماع بين الدول، إضافة إلى السلوك الفوضوي بين الدولة والحزب المغلف داخل القوة والقدرة على تأطير التحفظات والاستثناءات حتى إذا كانت متعلقة بالأهداف الرئيسية لمعاهدات تم التفاوض قبل إبرامها بحرص شديد، كما أن موقع التنفيذ يتسم بقدرات تفاوتية سواء للدولة أو المجتمع المدني أو الفاعلين، وتوصيل حقوق الإنسان إلى الفئات والأفراد المحرومين منها لهو أمر أكثر صعوبة من إنجاز إعلان معياري، ويوفر الموقع الرابع سياقًا يتجاهل التمرد والقمع.[٣٤]

وشأنها شأن لغات الحكم تنشر كذلك لغات حقوق الإنسان في كثير من الأحيان في خدمة إنتاج المنظومات العقائدية المرتبطة بالقانون والنظام والأمن العام ومكافحة الجريمة والإرهاب، وتؤثر أشكال مقاومة الدولة تلك عكسيًا على طرق إنتاج وإنجاز حقوق الإنسان، وفي الكثير من المواقف تتفوق منطقيات الأمن الإنساني الجماعي على الحد الأدنى لمراعاة حقوق الإنسان الأساسية، وهؤلاء الذين خضعوا لخبرات يومية من انعدام الحقوق والانتهاك الإنساني يظلون معرضين لمدونة مسئوليات حقوق الإنسان، ويصير الاحتجاج على محنهم شرعيًا فقط في إطار المنطقيات الأوسع للأمن الإنساني الجماعي والتنمية.[٣٥]

وبذلك لا تخدم لغات ومنطقيات حقوق الإنسان كل أوضاع المعاناة الإنسانية؛ فهي تضع أولوية تفاضلية للعلاقة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان في أثناء تقدم عملها داخل الشبكات الوطنية والاقليمية والعالمية، وعلى سبيل المثال يكون بذلك على المطالبين بحقوق الإنسان الأساسية لذوي الإعاقات أن يجدوا حركة قادرة على تحويل تلك المطالبات إلى إعلان معياري كامل، وتؤدي أشكال الطموح والانجاز التاريخي والبرامجي بالضرورة إلى التخصص في الاستجابة للمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، وبذلك يظهر التناقض بين الجهد الواقعي للمعاناة الإنسانية والجهد التجريدي لإنتاج لغات حقوق الإنسان الكونية، وأي كتابة مستقبلًا لتاريخ الإجماع التوافقي فيما يتعلق بالإنتاج الدولي لحقوق الإنسان ستمثل منطقة نزاع.[٣٦]

يتضح من ذلك أن لغات حقوق الإنسان هي لغات أخلاقية هجينة تؤكد قيمًا متناقضة: السيادة وتقرير المصير، الملكية وإعادة التوزيع، الاستقلال والتضامن، المساواة والتسلسل في النظم الدولية (مثلما هو الحال مع مجلس الأمن والتفوق النووي)، وعولمة ظروف الإفقار الشديد والكرامة الإنسانية.[٣٧]

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يستلزم مجرد فترات حمل فيلي طويلة، بل أن النشاط المعياري المتزايد ينتج في كثير من الأحيان قانونًا ناعمًا لحقوق الإنسان عبارة عن قرارات وإعلانات ومدونات سلوك أو أشكال أخرى تحذيرية)لا تصل أو حتى تطمح في بعض الأحيان لمكانة الأسس السلوكية الفعالة.[٣٨]

يتشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الكونية المجردة، إنه يتناول كل البشر وكل شخص والجميع بشكل يؤكد أنه ليس هناك أفراد معينون يكونون هم المسؤولون عن انتهاك حقوق الإنسان التي تم الإعلان عنها.[٣٩]

إن دعاة العالم الواحد يطرحون تاريخًا كبيرًا يحتفي ببناء "الإنسانية" المشتركة لجميع شعوب الأرض و"مستقبلهم المشترك" ، دون إعطاء أي أهمية لتاريخ القوة والسيطرة، وما ترتب عليها من ممارسات كارثية لسياسات القسوة الجماعية، وقد تم الاستفادة من القانون الدولي في فرض "الهيمنة الشرعية" "للقوى العظمى" فيما يتعلق بالآخر (العدو أو الخارج عن القانون) .[٤٠]

إن حقوق الإنسان الكونية عندما تعتبر منحدرة فقط من سلالة إعلانات حقوق الإنسان الأمريكية والفرنسية تذكرنا – بعيدًا عن منح تلك الحقوق إذا كان في الواقع لها وجود– بأن الإنسان يظل غالبًا مبنيًا في إطار تحكمه تأثيرات عميقة من إنكار حقوقه الناتجة عن سياسة حقوق الإنسان ذاتها، وعلى المرء فقط أن يقارن التعبيرات الطنانة لحقوق الإنسان المعاصرة بالوقت المعيش لمعدومي الحقوق حتى يتسنى له تقدير المسافة.[٤١]

وفي ضوء ذلك يرى باكسي أن السلطات الزمانية لحقوق الإنسان تظهر الصفات المميزة للوقت الشارد؛ الوقت الذي يتم تبطيئه أو تسريعه وفقًا للتقلبات دون أن تحكمه إيقاعات قابلة للتوقع، وحقًا فإن ذلك يدل كذلك على الوقت الخادع الذي يمر بوتيرة أبطأ لكن يتم تسريعه لفترات غير منتظمة وبصورة غير متوقعة، ومن وجهة نظر الأشخاص والفئات المتعرضة للانتهاك فإن هذا التوقيت الشارد والخادع هو كل ما يهم، وبالفعل فإن زمن حقوق الإنسان وزمن الانتهاك الإنساني يبدو بالنسبة لهم وقتًا دوريًا تكرر فيه أحداث الانتهاكات نفسها، وبذلك فإن مسألة انعدام حقوق الإنسان تنفذ الى مدارات الأوقات الخادعة والشاردة والدورية؛ إن تواريخ إنكار حقوق الإنسان الحالية تتعرض لها في المقابل تواريخ مستقبلية لإنجاز حقوق الإنسان.[٤٢]

ومن هذا المنظور فإن الادعاءات بابتكار حقوق الإنسان في الغرب يمكن الشعور بها في إطار تقاليد السرديات الضخمة التي خدمت قديمًا أهداف السيطرة للتشكيلات الاستعمارية و الإمبريالية، وهي تخدم حاليًا أهداف المجتمع الأورو–أطلنطي أو دول الثالوث(الولايات المتحدة والمجتمع الأوروبي واليابان)، وفي خضم هذا الخطاب المسيطر تبدو مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة ولو بأنماط مختلفة وكأنها رؤية لنظام جديد في العالم كله، علاوة على ذلك فإن هذا الخطاب يمنع الاعتراف بأن المجتمعات المناضلة ضد الانتهاك الإنساني هي المبتكر الأول لحقوق الإنسان.[٤٣]

وهنا يكون من الضروري إلقاء الضوء على ثقافات حقوق الإنسان الحديثة التي ترجع أصولها لفكرة التقدم والداروينية الاجتماعية والعنصرية وتركز على

أيديولوجية التنوير؛ وذلك لأنها بررت الفرض العالمي للوحشية على أنه طبيعي وأخلاقي بل وعادل، والأيديولوجية الليبرالية الحديثة التي نتج عنها مفهوم حقوق الإنسان نفسه – مهما كانت درجة تطوقها أوروبيا أو امتلائها بالتناقضات بين الليبرالية والإمبراطورية – اعتبرت فرض المعاناة الأليمة والمفرطة على الأفراد من بني البشر أمرًا مبررًا كليًا وممارسات السياسة حتى ولو كانت بربرية بمقاييس تشكيلات الفكر الثيولوجي والعلماني المرتبطة بالتنوير كانت أيضًا بصورة أو بأخرى مبررة كليًا من جانب قادة ومفكري الدول.[٤٤]

وفي هذا الإطار فإن دليل أو فهرس حقوق الإنسان والحريات الأساسية حتى وهو يحتفي بتجاوز بعض الأشكال الخبيثة من السيادة، يحتفظ بسلامة إمكانية الإنتاج وإعادة الإنتاج لأشكال انعدام حقوق الإنسان في كل مكان.[٤٥]

يتضح من ذلك أن خطاب حقوق الإنسان ينفصل عن مصفوفة المعاناة الإنسانية وقوى المقاومة؛ إنه يفترض أشكالًا من المعارف المنفردة التي تقود فقط إلى ما تم تسميته بشكل مؤثر "ديمقراطية عدم التمكين؛ لقد تم "إضفاء الطابع المؤسسي العالمي على حقوق الإنسان، والذي يكون بطريقة أو بأخرى، جزء لا يتجزأ من عمليات العولمة المعاصرة، وإنها تستخدم تكنولوجيا المعلومات لخدمة أهدافها الخاصة.[٤٦]

إن كونية قواعد ومعايير حقوق الإنسان مصممة لتحقيق كرامة ورفاهية البشر، ولتعزيز أمن الشعوب اجتماعيًا واقتصاديًا وحضاريًا، وعلى المستوى الواقعي نجد النموذج الذي يصر على تعزيز وحماية الحقوق الجماعية لرأس المال العالمي، وأساليبها تبرر رفاهية الشركة وكرامتها حتى عندما تكون هذه تنطوي على انتهاكات جسيمة ومستمرة وصارخة لـ حقوق الإنسان؛ إنها تسعى إلى إعادة تعريف "الإنسان" بما يتفق مع قوى الإنتاج الجديدة في عصر العولمة، وبذلك تصبح المعلومات سلعة جديدة مخزن فائض القيمة تحت تصرف أجزاء من رأس المال العالمي، ويصبح جسم الإنسان ملكية خاصة للشركات.[٤٧]

إذا كانت" حقوق الإنسان "موجودة بالتأكيد فهي ليست حقوق الحياة ضد الموت، أو حقوق البقاء على قيد الحياة ضد البؤس؛ بل بالأحرى إنها الحقوق الخالدة، واللانهائية التي تمارس على مظاهر المعاناة والموت.[٤٨]

وهنا يتفق أوبندرا باكسي مع الكثير من المفكرين ومنهم: نوربيرتو بوبيو (Norberto Bobbio) (1909 –2004) الذي رأى أنه "حتى الاختراع العظيم لحضارتنا" الذي يمثله "روح العالم الجديدة" لا يكون كذلك؛ يجب اعتبار "حقوق الإنسان" "إعلانًا أكثر منه إنجازًا حقيقيًا؛ لأن الحقوق التي يتم الإعلان عنها عادةً في الإعلانات الدولية تنتهك بشكل ممنهج في جميع البلدان بطريقة أو بأخرى.[٤٩]

ويتفق أيضًا مع إدغار موران (Edgar Morin)(١٩٢١ – ٢٠٠١) الذي أكد على وجود هيمنة عالمية أحادية الجانب لا تعترف إلا بمصالحها وأهدافها، وهذه الهيمنة تدَّعي أن ما تقوم به يكون باسم الإنسانية إلا أن كل ما تفعله يكون منافياً للإنسانية.[٥٠]

ويتفق كذلك مع شيلدون إس وولين (Sheldon S. Wolin) (١٩٢٢–٢٠١٥) الذي رأي أنه يتم تجنب العنصرية في الخطاب العام، ويتم إدانتها من قبل معظم السياسيين، وتم حظرها رسميًا بموجب قرارات المحاكم، ويتم إدانتها من قبل القيم الديمقراطية المتمثلة في المساواة والإنصاف ولكن في نفس الوقت يتم الاحتفاظ بها في العمل التمييزي والممارسات والأحياء المنفصلة وضعف المرافق التعليمية والرعاية الصحية.[٥١]

كما أنه يتفق مع أولريش بيك (Ulrich Beck)(١٩٤٤–؟)الذي رأى أن الوسيلة التي تعتمد عليها الدول الغربية لتحقيق الهيمنة العالمية هي التحدث باسم حقوق الإنسان؛ إنها تقدم لهم البنية الأيديولوجية الضرورية التي تبرر حملاتهم الاقتصادية والعسكرية العالمية، وبذلك يتم الجمع بين الغيرية الإنسانية ومنطق الإمبريالية في نفس الوقت، وبالتالي يصبح لهذه الدول المهيمنة الحق في التدخل في كل لحظة وفى كل مكان في شئون الآخرين.[٥٢]

وبذلك رأينا كيف أن أوبندرا باكسي يبدأ حديثه عن حقوق الإنسان موضحًا أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي تختلف تمامًا عن تطبيق حقوق الإنسان؛ أي أن إعلانات ونظريات حقوق الإنسان في ناحية والواقع الحي الملموس البعيد كل البعد عن تطبيق حقوق الإنسان على هذا الواقع يكون في ناحية أخرى تمامًا؛ أي أن إعلانات حقوق الإنسان تعبر عن مصالح وسيادة وهيمنة الدول، وأنها بعيدة كل البعد عن الواقع الحي للشعوب التي تتعرض لأقصى درجات المعاناة والظلم بكافة أشكالها وصورها.

إن إعلانات حقوق الإنسان لا يمكن إنكار أهميتها ولا إنكار الدور الذي تحاول أن تلعبه للاعتراف بحقوق الإنسان، وأن هناك حقوق أساسية أهمها الاهتمام بالإنسان والاعتراف بأنه كائن له حريته وكرامته واستقلاليته، ولكن هذه الإعلانات ليست كافية؛ يجب أن تتحول من تنظير من حبر على ورق إلى واقع حي ملموس، يجب أن يكون هناك اهتمام بمعاناة الناس الحقيقية المظلومين المهمشين المقهورين في كل مكان.

أن إعلانات حقوق الإنسان تقول يجب أن يتمتع الإنسان بحريته وكرامته وأن ينعم بالمساواة، ولكن عندما ننزل إلى أرض الواقع نجد الإنسان يعاني كافة اشكال المعاناة وكافة أشكال الظلم والقهر والاضطهاد؛ وهذا لأن إعلانات حقوق الإنسان تقول لنا منشطات عريضة يجب أن يكون الإنسان حر ويتمتع بكرامته، يجب أن يكون متساويًا وهنا نتساءل كيف يحدث ذلك على أرض الواقع؟، كيف يتحول هذا إلى واقع حي ملموس؟، ما آليات التنفيذ الواقعية التي يمكن التعويل عليها لتحقيق ذلك؟، كيف يتم التعامل مع معاناة الشعوب المقهورة والمظلومة والمضطهدة التي ترزخ تحت كافة أشكال المعاناة والظلم والاضطهاد؟، كيف يكون لهؤلاء البشر صوت مسموع؟، كيف يتم التعبير عن أصواتهم بشكل حقيقي ولا تكون حقوق الإنسان مجرد منشطات عريضة، ومجرد مشاريع أو كلام يتم استغلاله من قبل مراكز القوة والهيمنة لكي تتدخل في الدول وتحتلها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحجة أنها تدافع عن هذه الإعلانات الورقية؟.

لكي يتحقق ذلك كله يجب أن يكون لحقوق الإنسان واقع حي ملموس، يجب أن يتم ترجمتها إلى مساهمات حقيقية واقعية نلمس نتائجها على أرض الواقع، وأن يكون هناك حلول فعالة للمشكلات التي يعاني منها المقهورون والمظلومون، وأن يكون هناك آليات للتنفيذ واقعية يتم متابعتها من قبل لجان حقوق الإنسان، يجب أن تتحول الاعلانات إلى واقع حي ملموس عن طريق الاحتكاك المباشر بهذه الفئات المظلومة والمقهورة، وأن نعطيها الفرصة الكاملة لكي تعبر عن نفسها وأن تعبر عن صوتها وعن وجودها، وأن نلمس فعلًا أنه تم حل هذه المشكلات بالفعل، وأن كل أشكال المعاناة هذه تم التعامل معها، وأنها استطاعت أن تقلل من المعاناة، ولكن للأسف كل ما نراه في أيامنا هذه هو تزايد المشكلات وتفاقم الأزمات، ولا تقل المعاناة والظلم والاضطهاد رغم أن هذه الإعلانات في تزايد مستمر.

ومعنى ذلك أن إعلانات حقوق الإنسان رغم عدم إنكار أهميتها إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها وهو جعل حياة الناس أفضل، وجعلهم يتمتعون حقًا بالحرية والكرامة والمساواة، لكن للأسف تم استخدام إعلانات حقوق الإنسان بشكل خاطئ لفرض التحكم والسيطرة والهيمنة، وبالتالي تزايدت المشكلات والأزمات وتفاقمت؛ لأن القوى العظمي التي تدَّعي أنها تحمي حقوق الإنسان تقضي على الإنسان وتدمره وتحرمه حتى من أدنى أشكال الحياة الكريمة.

٢- حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية.

يقدم لنا أوبندرا باكسي هنا نماذج من المعاناة الإنسانية في كل المجلات وعلى كل المستويات، ليثبت لنا أن هذه النماذج من المعاناة الإنسانية لا تكون مرئية ولا يعلم عنها أحد؛ إن واضعي إعلانات حقوق الإنسان والمتشدقين بها والمدافعين عنها في جانب وهؤلاء الذين يعانون في جانب آخر؛ إن هذه المعاناة اليومية التي يعاني منها الناس لا يعلم عنها أحد ولا يدري بها أحد، وإنها تعبر عن الأوضاع السيئة التي يرزخ تحتها الناس في حياتهم اليومية، والتي لا تنتهي، والتي تكون بعيدة كل البعد عن إعلانات وقمم ومؤتمرات حقوق الإنسان، هذه المعاناة للأسف الشديد يتسبب فيها هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان، هؤلاء الذين يزعمون أنهم جاءوا لتنفيذ

نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إن لهم دور كبير في هذه المعاناة بل إنهم هم المتسببون الرئيسيون في هذه المعاناة بأيديهم وخططهم وكل ما يقومون به لتدمير الإنسان والقضاء عليه ومحوه، ولذلك فإن حقوق الإنسان لا تتحدث عن الإنسان وإنما عن حطام الإنسان وعن واقع ما بعد الإنسان، عن الأوضاع البعيدة كل البعد عن الإنسانية والتي تعبر عن اللاإنسانية بكل صورها وأشكالها.

وفي ضوء ذلك يرى باكسي أنه من البديهي أن تكون الرسالة التاريخية لحقوق الإنسان المعاصرة هي منح الصوت للمعاناة الإنسانية لكي تصبح مرئية، وكذلك للتخفيف من تلك المعاناة، لكن خروج أصوات المعاناة يستتبعه دائمًا إجراءات لمنعه من الظهور، وهنا نجد أن الأفعال المجردة والسياسية الاجتماعية غالباً ما تبدأ في إدارة الصمت تجاه أصوات المعاناة.[٥٣]

على الرغم من كافة صور المعاناة التي تعرض لها البشر علي مر التاريخ الإنساني فإن هذه الصور لا تظهر بجلاء ولا يكون لها إلا وجود محدود في الذاكرة الإنسانية، فهل هذه الذاكرة قصيرة للدرجة التي يتم بها تجاهل أو نسيان هذه المظالم الإنسانية؟، إن الإجابة تكون بالنفي فإن الذاكرة الإنسانية تحتفظ بهذه المظالم التي تكون جزء لا يتجزأ منها؛ إن كل ما حدث هو أن هذه الذاكرة يتم طمس معالمها حتي لا تطفو هذه المظالم فتظل مكبوتة وفي طي النسيان، وذلك من خلال الهيمنة التي تتلاعب بهذه الذاكرة وتخفي معالمها الأساسية، ولكن في كل نضال يقوم به البشر تخرج هذه الذاكرة من الكبت والسبات العميق الذي يتم فرضه عليها، ولكن في كل مرة تتصدي السلطة صاحبة الهيمنة لهذه النضالات، وتستخدم كل قواها للقضاء عليها ولجعلها تتحول إلي طي النسيان، ويساعدهم على ذلك السجلات التاريخية التي تصور عظمتهم وانتصاراتهم وتبرز هيمنتهم، والتي لا يكون فيها وجود يذكر لكل صور المعاناة والمظالم الإنسانية التي تعرض لها البشر علي مر التاريخ، والتي لا تجعل لحقوق الإنسان وجود حقيقي؛ لأنها تفصل بين حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية، في الوقت الذي لا يمكن فيه التحدث عن حقوق الإنسان دون القضاء علي هذه المعاناة.[٥٤]

وهنا يؤكد باكسي أن جعل المعاناة الإنسانية أمرًا غير مرئي كان السمة المميزة لتشكيلات حقوق الإنسان الحديثة، وجعلت المعاناة غير مرئية، لأن الأعداد الغفيرة من الناس الخاضعين للاستعمار لم يكن ينظر إلى أي منهم على أنه إنسان بما فيه الكفاية، أو حتى على أنه من الممكن أن يكون إنسانًا.[٥٥]

ليس لدينا حتى أرشيف للمعاناة التي تندرج تحتها "الفظائع" ضد المنبوذين، والشعوب الأصلية والطبقات الدنيا.[٥٦]

تؤلف المراحل الأولى والوسطى والمتأخرة من الحرب الباردة لحنًا استثنائيًا للمعاناة الإنسانية، ونموًا قاسيًا لألفاظ حقوق الإنسان، علاوة على ذلك وقعت الولادة المشؤومة لممارسات الحروب الإثنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك ما يطلق عليه حاليًا بالضربات العسكرية الاستباقية وذلك من خلال حرب الخليج الثانية والحرب على الإرهاب، هذا بدوره يؤشر لطرق إعادة انتاج حقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته فرض انعدامًا لتلك الحقوق وهو ما ظهر خلال النظم الجديدة لفرض المعاناة الاجتماعية والإنسانية.[٥٧]

لقد ادعت القوى الاستعمارية حقوقاً إنسانية جماعية للأعراق الأرفع مرتبة لتفرض هيمنتها على الأعراق الأدنى، وحيث أن الآخر بالنسبة للإمبريالية الأوروبية وحسب تعريفه ليس إنسانًا أو إنسانًا كاملًا فهو لا يستحق حقوق الإنسان، وذلك الآخر كونه ليس إنسانًا أو إنسانًا كاملًا فإنه معرض للإتجار به في سوق النخاسة أو أن يقلل من شأنه بالاستخدام باعتباره سلعة في سوق القوى العاملة يتم تصديرها أو تداولها بين المستعمرات، إن إقصاء الآخر عن حقه في أن يعيش ويبقى إنسانًا جعله غريباً عن لغة ومنطق حقوق الإنسان اللذين يتم تصميمهما في الغرب ومن أجل الغرب.[٥٨]

صار تكريس الحق الإنساني الجماعي للحكم الاستعماري والإمبريالي محسوسًا لدى تبني لغات حقوق الإنسان ودمجها مع لغات الحكم العنصري في الخارج والهيمنة الطبقية في الداخل، وتشكلت وظيفة الهيمنة التي تقوم بها لغات الحقوق– خدمة للحكم في الداخل والخارج– من جعل مجموعات كاملة من الأشخاص غير مرئيين اجتماعيًا وسياسيًا، ولم تحظ معاناتهم بأي صوت ذي مصداقية حيث أنها لم

تكن جزءًا من المعاناة الإنسانية؛ فحقوق الإنسان " الحديثة " في سردياتها الأولى دفنت جموعًا من البشر بعد أن لفتهم في أكفان حكومات تشتهي الموتى، وتعمل في إطار أنظمة خرساء.[٥٩]

ويعتبر العنف الذي ينطوي على هجوم أو إيذاء موجه لفرد أو جماعه ماديًا أو معنويًا انتهاكًا لحقوق الإنسان، غير أن التحقق من العنف البالغ الموجه ضد إعادة صنع عالم آمن لحقوق الإنسان يستلزم عدم إقرار الانتهاكات الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يسببها الإرهاب الدولي المكثف.[٦٠]

إن سياسة حقوق الإنسان توفر فهمًا سياسيًا واقعيًا وسهلًا وملائمًا للأنظمة إزاء حروب الإرهاب و"الحرب على الإرهاب" الجارية والمستمرة.[٦١]

وبمعدل متسارع تسعى مجتمعات حقوق الإنسان إلى ممارسة السلطة التمثيلية نيابة عن المتعرضين للانتهاكات، وهو زمان وفضاء ما أطلق علية السياسة من أجل حقوق الإنسان.[٦٢]

وهنا نجد أن مرتكبي أبشع الانتهاكات جاهزون تمامًا لاستدعاء أخلاقيات حقوق الإنسان خدمة لأغراضهم الخاصة المتعلقة بالحصانة، وتوفر المواطن الأصلية للثقافات الأوروبية الأمريكية ملاذًا آمنًا لمرتكبي أبشع انتهاكات حقوق الإنسان.[٦٣]

وربما تكشف تقارير المنظمات غير الحكومية بصورة أساسية عن معاناة الضحايا، وربما تؤثر عليهم، لكنها لا تعرضهم بصورة مباشرة أو ترد إليهم اعتبارهم، كما لا تمارس تلك التقارير دور المعاقب أو المسامح فذلك يظل من مهام سلطة الدولة، وبسبب الرعايات القومية والإقليمية والعالمية التي تحصل عليها فإن لجان تقصي الحقائق تجمع عادة نطاقات من البيانات السلطوية التي لا يسمح بالاطلاع عليها من جانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.[٦٤]

ومع قرب انتهاء القرن العشرين، لم تعد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان قاصرة على دول ذات سيادة؛ فالتشكيلات الضخمة للرأسمالية العالمية سواء الممثلة في شركات متعددة الجنسيات أو مؤسسات مالية عالمية وما يتبعها أبدت مرونة ملحوظة وتساهلًا واضحًا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التي أضفت عليها شرعية.[٦٥]

إن تحول حقوق الإنسان نحو البيروقراطية يحدث في الكثير من مواقع ممارسات ومنظمات وشبكات نشاط حقوق الإنسان؛ أي أنه في إطار مسيرة العمل أو خلال العمليات يجرى تحويل الانتهاكات للإنسان وحقوقه إلى مشاريع.[٦٦]

إذًا فالحكاية مكررة في كل مكان، ويزيد عدد إنشاء الوكالات التابعة للدولة، ويبرر بأنه استجابة إبداعية من الدول لطموحات الشعوب في مستقبل يؤمن حقوق الإنسان، وتزدهر في كل مكان وكالات كبرى بتمويلات ضخمة، ورؤية حكومية بالغة الوضوح تتباين بشدة قدراتها على العمل الفعال اعتمادًا على ثقافاتها السياسية الخاصة بها والتي تتضمن الثقافات المعززة بوسائل الإعلام الأخذة في التوجه الزائد نحو الخصخصة والعولمة، ويمثل غياب المشاركة العامة الفعالة في تأسيس تلك الوكالات وتعيين الأفراد العاملين بها أمورًا تفضلها وتعتمد عليها نظم الحكم، وباستثناء الحالات التي تكون خلالها تلك الوكالات أشكالًا قضائية فعالة فإنها تميل لأن تكون سجنًا لطموحات إنجاز حقوق الإنسان؛ إن مثل هذه الوكالات تعمل على تحول حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية نحو البيروقراطية، ونادرًا ما يعزز إصلاح الدولة أو الحكم من جانب مجتمعات حقوق الإنسان المنغمسة في إطار أيديولوجية وأجهزت الدولة.[٦٧]

وفي هذا الإطار رأى دعاة العولمة أن أفضل ضمان لمستقبل حقوق الإنسان هو الحصانة والإفلات من العقاب لأصحاب وسائل الإنتاج العالمية، المعاناة والظلم في كل مكان؛ هذا لا يزال حتميًا في عصر العولمة المفرطة.[٦٨]

ونحتاج في هذا السياق إلى أن نميز بين الفرض الكارثي للمعاناة والانتهاك اليومي للإنسان وحقوقه، وغالبًا ما يمهد الإنتاج الكارثي الطريق لإجماع ذي مصداقية فيما يتعلق بتسمية نظام الشر الراديكالي (الإبادة الجماعية والتمييز العنصري والتعذيب والاستغلال الجنسي على سبيل المثال)، كما أن ذلك الانتهاك يكيف تكنولوجيا حقوق الإنسان لتكبح أينما يكون ذلك متاحًا وتعاقب عند الضرورة تلك الأشكال من الانتهاك الإنساني البالغ والمستمر والصارخ.[٦٩]

وبخلاف مأساوية إنتاج المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية ذات الطابع الذي اتسمت به المعاناة أبان وقوع الهولوكست، توجد الخبرة اليومية للمعاناة الناجمة عن

الجوع وسوء التغذية والمجاعات، وما يرتبط بها من أشكال للفقر الجماعي المدقع، وكذلك نزع حق الانتخاب من أيدي المحرومين أفرادًا وجماعات.[٧٠]

ويمثل اللاجئون نهاية حقوق الإنسان، وفقدان نظام حكم بالنسبة لهم يطردهم من الإنسانية؛ الشخص المنتمي لفئة اللاجئين هو ليس مجرد شخص يعاني فقط من فقدان الوطن، بل كذلك من استحالة عثوره على وطن جديد، يمكن لفقدان الوطن والحالة السياسية أن يصبح مطابقًا للاستبعاد من الإنسانية بكل ما في التعبير من معنى، إن فاجعة انعدام حقوق الإنسان التي تصيبهم لا تتمثل في كونهم محرومين من الحياة والحرية وطريق السعادة أو من المساواة أمام القانون وحرية الرأي؛ بل في عدم انتمائهم لأي مجتمع على الاطلاق، ومأزقهم ليس في أنهم لا يتم التعامل معهم على قدم المساواة أمام القانون بل في أنه لا يوجد قانون صالح للتعامل مع حالتهم، وفي آخر مرحلة من عملية طويلة تشملهم يكون لهم الحق في العيش مهددين، وربما تصبح حياتهم في خطر إذا ظل التعامل معهم باعتبارهم زائدين عن حاجة المجتمع أو غير ضروريين فيه أو توقفت المطالبة بمراجعة أوضاعهم، وقد بدأ القانون الإنساني الدولي في عزل نفسه عن قانون حقوق الإنسان وذلك بجعل اللاجئون خارج نطاقه، وبعيدًا عن كون هذه الحالة من انعدام حقوق الإنسان دالة على أي أزمة سيادية فإنها تولد مشهدًا مرعبًا للمعاناة الإنسانية التي ربما نستجيب لها أحيانًا، وعندما نختار ذلك بقائمة روتينية من الإجراءات الهزيلة والتحولية والخاصة.[٧١]

ولا تؤكد الممارسات التشكيلية المعاصرة لحقوق الإنسان حتى الآن أي حق إنساني كوني يتعلق بعدم تشريد أو اجتثاث أي فرد من مجتمعه أو إقصائه عن عقيدته أو انتمائه، كما أنه لم يُفعل حتى الآن أي حق إنساني ضد التجريد من الجنسية، كذلك لم يقم أي حق إنساني يمكن تمييزه بصورة صحيحة بشأن اللجوء السياسي.[٧٢]

كذلك تنمو العولمة المعاصرة بقوة على جيش الاحتياط الصناعي الضخم المؤسس حديثًا فيما بعد الماركسية تحت مظلة الاستغلال المشترك للحكومات ولرأس المال الوطني والمتعدد الجنسيات، وتغذي الأشكال الموسوعية للانتهاك الإنساني متعدد الجنسيات بواسطة ممارسات الحرمان المميزة في العالم الثالث، ولأخذ مثال على ذلك

هناك شعب (ميانمار) الذي يخضع حاليًا لاستغلال كبير، وذلك بعملهم بالسخرة في شركات الأعمال التايلندية، وكل هذه الأشكال من انعدام حقوق الإنسان تصرخ بأعلى صوت بأن دول الشمال هي المصدر الوحيد والوثيق للانتهاك، والفئات معدومة الحقوق تظل فئات من المواطنين لكن من منظور المعاناة الإنسانية والاجتماعية هم من شعوب عالم الجنوب الذي يجري صقله وإعادة برمجته لاستخدامه عمالة في إطار العولمة، ولا تخلصهم بقايا مواطنتهم أو حتى الصورة الزائفة لكونهم بشرًا من مصير أنهم لا يستحقون الحياة، وهؤلاء الأشرار الخاضعين لإعادة إنتاج وتأسيس مستمر بدأوا في مواجهة أشكال جديدة من انعدام الحقوق منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ فهؤلاء المواطنون والبشر المتلاشون بدأوا في الدلالة على عدم وجود أي مستقبل مفتوح لحقوق الإنسان، بل وعلى الخضوع لأسر انعدام تلك الحقوق المؤسس له حديثًا في إطار العولمة.[٧٣]

وهنا يستشهد باكسي بكارثة بوبال في الهند؛ حيث تم إطلاق مميت ضخم من ٤٧ طنًا من ميثيل إيزوسيانات في ٣ ديسمبر ١٩٨٤، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠٠٠ شخص، وفرض درجات مختلفة من المعاناة والعجز على ما يقرب من ربع مليون إنسان، وخلق بيئة ضارة واسعة النطاق، إنها تعبر عن بعض التواريخ الجديدة للإفلات من العقاب على سلوك الشركات متعددة الجنسيات؛ إن كارثة بوبال تشير إلى بؤس سافر وحشي لأي مسعى يهدف إلى ربط خطاب حقوق الإنسان المعاصر بسلوك إدارة الشركات المتعددة الجنسيات.[٧٤]

كذلك نجد أنه على مدار السنوات الماضية "لم يستأصل الفقر المدقع أو حتى الحد من انتشاره "؛ فنجد أن ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص لا يتمكنون من الحصول على إمدادات كافية ومنتظمة من الغذاء ".[٧٥]

إن العوز والفقر الكامل والمستمر يعرض الناس لفقدان إنسانيتهم؛ في أي مجتمع يأخذ حقوق الإنسان على محمل الجد لا ينبغي أن يُسمح بوجود حالة يصبح فيها البشر ليسوا بشرًا؛ أي عندما يضطرون بحكم الضرورة إلى التنازل حتى عن حقوق الإنسان "غير القابلة للتخلي عنها" التي يتم تلاوتها بصوت عالٍ؛ حيث يبيع

الناس زوجاتهم وأطفالهم وأنفسهم (في العمل الاستعبادي) من أجل البقاء على قيد الحياة.[٧٦]

تشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن السكان الفقراء في كل مكان يتحملون عبء غير محتمل من الأذى والإضرار البشري، ويظلون الأكثر تضررًا من الضرر البيئي والتدهور الناشئ عن الكوارث الصناعية الشاملة.[٧٧]

الجانب الآخر للحق في أن تكون إنسانًا وأن تظل كذلك هو الحصانة ضد فقدان الكرامة من خلال التعمد بالتعذيب الجسدي والنفسي؛ عندما يجد أصحاب السلطة العامة والخاصة أنه من الممكن استخدام التعذيب كوسيلة "عقلانية" لتحقيق أهداف سياسية معينة، تختفي حقوق الإنسان بأي معنى جدير بالاهتمام لهذا المصطلح، يشجع النظام الذي يسمح بمثل هذه الممارسات أو يعززها احتمالات تحويل البشر إلى غير بشر.[٧٨]

كذلك تستمر المخاطر الصحية العابرة للحدود في النمو بسرعة، وكان آخرها الأمراض الوبائية، وبعض الحالات الصناعية التي تسببت في كوارث جماعية مثل انسكاب النفط أو الانهيارات النووية التي تسببت في أضرار صحية كبيرة.[٧٩]

ومن أكثر الكوارث الجماعية التي حدثت مؤخرًا ظاهرة المهاجرين وما ترتب عليها من أزمات بعد إغلاق جائحة كورونا؛ تشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٩ بلغ ٢٧٢ مليون، كانت ظاهرة مهاجر كورونا أثناء التنقل تعبر عن أقصى درجات المعاناة الإنسانية والاجتماعية والتي حولت معاناة البشر إلى سلع، نحن نتعامل مع الأخبار والآراء التليفزيونية الوفيرة والمتقنة، عبارات وأغاني مفصّلة عن الجهود السياسية المبذولة، وتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، وضجيج المعارضة، وكل هذا لا يعبر عن صوت المهاجر الحقيقي، في ظل هذه الأجواء المحفوفة بالمخاطر لم تكن هناك أجندة عالمية مشتركة للتعامل مع الوباء العالمي، أو سياسات مرنة تعبر عن التعاطف من خلال إيجاد حلول مجدية تخفف من حدة المعاناة الإنسانية التي ترتبت على وجود هذه الكارثة والتي أدت إلى انتهاك الحق

في الحياة والحق في العيش بأمان وكرامة؛ لم يكن هناك وعي بأن الجسم المصاب ليس مجرد مصدر للعدوى ولكن أيضًا مواطن بشري، كائن له حقوق أساسية.[٨٠]

يتضح من ذلك أن هناك أنماط جديدة للهيمنة، ليس فقط من حيث تدفق تجارة الأسلحة وأوجه عدم المساواة المنظمة في العالم ووسائل الإعلام، ولكن أيضًا مشاكل الفقر المستمر والعنف المتوطن؛ إن التبادل العالمي المزعوم يخفي عوالم متعددة داخل هذا "العالم"؛ إننا في عالم أقل ديمقراطية مما هو في الواقع – عالم أكثر ملاءمة للسلطة، ومضياف أكثر لطموح الهيمنة، وأكثر تعزيزًا لدور الدول والحكومات بدلاً من حقوق الناس.[٨١]

وهنا يؤكد باكسي أن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المعتمدة على الجنوب في المجتمعات الأورو–أمريكية تظل غير متصورة أيضًا، على الرغم من أن مراقبة السياسات الخارجية المعتمدة على الشمال والمشروطيات التنموية الآن تؤثر على كل الشعوب والمجتمعات الجنوبية بشكل روتيني، كما أنه لا يسمح سوى بالقليل على الإطلاق بالتطرق إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد فلسطين وشعبها.[٨٢]

لذلك تعد عولمة حقوق الإنسان عملية تمييزية؛ تحشد منطقيات الحصانة لبعض المنتهكين البارزين، بينما في نفس الوقت تعامل بمنتهى القسوة منتهكين مماثلين في أماكن أخرى، وتزدهر تلك العولمة على التمييز بين الصديق والعدو، ولا شك في أن الممارسات المتنوعة لعولمة حقوق الإنسان تزدهر كذلك على الضرورات الطارئة للواقعية السياسية أو سياسة حقوق الإنسان.[٨٣]

وبذلك يتم التأسيس لنظام عالمي استعماري جديد حسب صياغة (كوام نكروماه) بشأن وصفه لقوة بدون محاسبة واستغلال بدون تعويض، وبذلك أيضًا يبدأ عمل ومستقبل عصر الحرب الباردة الجديدة، وتنشر أيديولوجية الحرب الباردة الجديدة وممارستها خطاب حقوق الإنسان من أجل أغراضها الخاصة المميزة؛ إنها تولد حوارًا إصلاحيًا يؤسس حاليًا لنظم حكم ودول مارقة في جنوب الكرة الأرضية والتي تعرف بتلك التي كانت تعمل ذات مرة من أجل مصالح الشمال إلا أنها تعتبر تهديدًا لها حاليًا؛ تقدمها باعتبارها تهديدًا جماعيًا لمستقبل حقوق الإنسان في كل مكان، وحروب

العدالة ضدها تشكل مساع نبيلة بل وتحمل معنى التضحية لتحرير مستقبل حقوق الإنسان لشعوب الجنوب المتضررة، إن الانتهاك الزائد عن الحد الحالي للإنسان وحقوقه يجب مقايضته بوعد غير مؤكد بحياة ديمقراطية في المستقبل، وتدخل المعاناة دوائر من التكاثر والتبادل العالمي، يتم ترسيخ الإدراك والوجود العالمي بعد ذلك وتعد معارف الشعوب الواقعة في المعاناة حاليًا أشكالًا قابلة للفناء حين يتم مواجهتها بخبرات أعلى تضمن مستقبلًا أكثر أمانًا لحقوق الإنسان.[٨٤]

وفي ضوء ذلك يرى باكسي أن "الحرب الباردة" الجديدة ووضعها الآن باعتبارها فرضًا مبررًا تفتح المجال مرة أخرى لعصور جديدة كاملة من التكاثر اللانهائي للمعاناة الإنسانية وانعدام حقوق الإنسان تحت شعار الترويج ذاته وشاراته؛ إنها تعيد اختراع الماضي ولكن بأطر جديدة لكي تتلاءم مع الأوضاع الراهنة.[٨٥]

وفي الوقت ذاته، فإن كل ذلك يقع داخل تشكيل خاص ينبغي تسميته بالاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان المعاصرة؛ فهذا التشكيل يعوق أي إصرار من جانب القوى العالمية المهيمنة على الاشتراك في جريمة أو استحقاقية اللوم عن تثبيت أو تسليح أو دعم أو معاونة أو تحريض) الأنظمة التي تنمو على سياسة الوحشية القاسية، وحتى مع توجه لجان تقصى الحقائق نحو أن تكون نظام العصر فإن ما يستتبعها من مفاوضات أخلاقية بشأن المعاناة يظل معيبًا للغاية وغير قادر على معالجة الأسباب المباشرة للانتهاك الإنساني، كما تظل العمليات أيضًا معيبة للغاية من منظورات المتعرضين للانتهاكات؛ فهؤلاء يظهرون فقط رواة أمام هياكل المحاسبة التي تعمل أيضًا على الوصول لتسويات في إطار لا يمنحهم صوتًا أوليًا، وتصير شهاداتهم المادة الخام لإعادة البناء القومي وتضفي على معاناتهم الأساسية وتعرضهم للانتهاك صفة قومية في كل مرة، ودون أي توكيد على ازدياد حساسية الأجهزة ووكلاء الحكم القومي والعالمي تجاه حقوق الإنسان.[٨٦]

تترجم "العولمة" شعار الحرب الباردة "صنع عالم آمن للديمقراطية "إلى" جعل العالم آمناً للمستثمرين الأجانب"؛ إنها تسعى لتحويل كل دول العالم الثالث إلى مستنسخات من الرأسمالية المتأخرة.[٨٧]

يتضح من ذلك أنه فيما يتعلق بالممارسات الوحشية للسلطة التي عبرت عنها الإمبريالية القديمة، وتستمر في ظل الاستعمار الجديد، يظل العالم الثالث وسيلة، وسفينة، ومحيا للهيمنة العالمية.[٨٨]

وهنا يتم إدارة الشرور من خلال تشتيتها إلى نوع من اللاوعي السياسي الجماعي) تحت رعاية الرأسمالية العالمية، والذي يسهل إنتاج انعدام حقوق الإنسان من خلال أساليب بناء الفراغ، ومن خلال التسويق وإضفاء الطابع السلعي، وتبادل الدوائر التي تعرقل زمن الذاكرة العامة وتشوشها.[٨٩]

هذا هو حال الموتى الأحياء نساء ورجالًا وأطفالًا يعيشون في الوقت الحاضر؛ إنهم الأشخاص الموجودين ولكنهم محرومون من الرؤية والصوت، وجودهم الجسدي الفعلي وبقاءهم على قيد الحياة هو رمز لموتهم الحي؛ إنهم موجودون جسديًا كما لو أنهم لم يولدوا بعد أو ماتوا كثيرًا بعد ولادتهم، هذه هي الشعوب التي لا حق لها، والشعوب التي لا توجد إلا بحكم كونها قابلة للاستهلاك ويمكن التخلص منها، والتي توجد بالفعل حالة من عدم وجودها، هذه هي المجتمعات المعرضة للموت الدائم والتي تعبر عن التداخل بين الماضي والمستقبل.[٩٠]

وهنا يتفق أوبندرا باكسي مع الكثير من المفكرين ومنهم: برتراند راسل (Bertrand Russell) (١٨٧٢ – ١٩٧٠) الذي أكد أن تزايد معدلات المجاعات والأوبئة وغيرها من الكوارث الإنسانية يرجع إلى اتصاف الناس بعدم الحكمة، والسبب في انعدام الحكمة هو البعد عن القيم الإنسانية كالحب، والسلام، والتعاون.[٩١]

ويتفق أيضًا مع ماكس هوركهايمر (Max Horhheimer)(١٨٩٥–١٩٧٣) وتيودور أودورنو (Theodor Adorno) (١٩٠٣ – ١٩٦٩) في تأكيدهما على أن التقدم المزعوم أدى إلى تزايد الظلم الاجتماعي، وانقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة تستفيد من التقدم وتحتكر خيراته وفوائده وهم الأقلية، وطبقة أخرى هم أكثرية الناس الذين تحولوا إلى ضحايا عاجزين عن مسايرة هذا التقدم الذي أدى إلى زيادة فقرهم، وحرمانهم، ومعاناتهم.[٩٢]

ويتفق كذلك مع هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) – 1979) (1898الذي رأى أن كل الجرائم والمظالم المقترفة بحق الإنسانية تسوى اليوم وتبرر من قبل بيروقراطية وتنظيم عقلانيين، ولكن مركزهما الحيوي غير منظور مع ذلك.[٩٣]

كما أنه يتفق مع جون ديوي (John Dewey) (١٨٩٩ – ١٩٥٢) الذي رأى أن العالم الجديد " لعب دوره في توليد استعباد الرجال، والنساء، والأطفال في المصانع، وحافظ على الأحياء غير الآدمية، والفقر المدقع، والثروة الباهظة، والاستغلال الوحشي للطبيعة والإنسان في عصور السلام، والمتفجرات والغازات المهلكة الضارة في عصور الحرب.[٩٤]

ويتفق كذلك مع جان بول سارتر(Jean–Paul Sartre) (١٩٠٥–١٩٨٠) الذي رأى أن الدول العظمى في هذه الأيام بعد أن تحررت معظم الدول والشعوب من الاستعمار الذي فرضته عليهم ترغب في إعادة هذا السيناريو من جديد، وبشكل أكثر دقة فإنها لم تتنازل عن هذا الهدف أبدًا، وهنا يؤكد سارتر أن من أهم الوسائل التي تعتمد عليها هذه الدول للسعي نحو الهيمنة العالمية: الاستعمار الاقتصادي الذي فرضته هذه الدول العظمى على أغلب دول وشعوب العالم؛ فالدول التي لا يوجد بها قوات عسكرية خاصة بهذه الدول العظمى يتم محاصرتها بأشكال أخرى متعددة أشد قسوة وعنف من الوجود العسكري؛ فإن هذه الدول أصبحت تحرك معظم شعوب العالم بأصابعها كما تشاء، تسيطر على كل شيء فيها، وتحاول بكل الطرق أن تجردها من كرامتها وإنسانيتها في نفس الوقت الذي تدعي فيه أنها جاءت من أجل الإنسانية.[٩٥]

لقد اقشعر العالم في الماضي اشمئزازًا من معسكرات الاعتقال، وها هم الناس يدربون اليوم على شروط حياة غير سوية، وعلى العيش تحت سطح الأرض وفي باطنها، وعلى ابتلاع قوت مشبع بالإشعاع الذري[٩٦].

ويتفق أيضًا مع حنة أرندت (Hannah Arendt) (١٩٠٦–١٩٧٥) التي رأت أن هذا التقدم لم يؤد إلى حل المشكلات الإنسانية؛ وإنما أدى إلى تفاقمها، ومن أهم هذه المشكلات: انهيار أجهزة الخدمات العامة من مدارس، وشرطة، وبريد،

وخدمات النظافة، ووسائل النقل وغيرها، وارتفاع معدل الضحايا المقتولين في الطرقات الكبرى، وتلوث البيئة في الجو والمياه؛ إن التنامي الذي يبدو ظاهريًا وكان من المستحيل التصدي له في التقنيات والآلات لا يكتفي الآن بأن يهدد بعض الطبقات الاجتماعية بالبطالة؛ بل يهدد أيضًا وجود أمم بأسرها، وبالتالي النوع الإنساني كله.[٩٧]

كما أنه يتفق مع جاك أيلول (١٩١٢-1994)الذي رأى أننا إذا نظرنا إلى ما تبقى من هذا الخطاب في الواقع الفعلي نجد أن ما حدث على أرض الواقع هو كل ما لا إنساني؛ فنرى أبشع أنواع الاستغلال والغزو الاستعماري بقوة السلاح لكل العالم، وكذلك أيضًا نرى حربين عالميتين وحشيتين سقط خلالهما ملايين البشر بشكل لم يشهده العالم من قبل، ومعسكرات اعتقال، ودولًا بوليسية، وتطويرًا مسعورًا للتعذيب، وإرهابًا أعمى، وعشرات الحروب المحلية خلال الخمسين عامًا الماضية، إضافة إلى اختلال الثروة والفقر الذي يجعل من تضخم ثروة النبلاء مقارنة ببؤس فلاحيهم مجرد فكاهة.[٩٨]

و يتفق أيضًا مع ميشيل فوكو (Michel Foucault)(١٩٢٦ – ١٩٨٤)الذي رأى أن الحياة أدخلت بشكل شامل في تقنيات تسيطر عليها وتديرها وهي تفلت منها باستمرار؛ فالمجاعة موجودة على نطاق أكبر من أي وقت مضى، ولعل المخاطر البيولوجية التي يتعرض لها الجنس البشري أكبر وأكثر جسامة منها قبل ولادة علم الجراثيم.[٩٩]

ويتفق كذلك مع نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) (١٩٢٨-؟) الذي رأى أن ما حدث هو استبدال الأشكال البالية للنظم الاستعمارية بأشكال جديدة أكثر دهاءً في الإخضاع والهيمنة بحجة الدفاع عن القيم الرفيعة والمعايير الحضارية الراقية، والوسيلة التي يتم الاعتماد عليها لتحقق هذه الهيمنة العالمية هي التدخل في شئون الدول الأخرى باسم أسباب إنسانية، إلا أن الواقع يثبت لنا أن ما يحدث هو دورٌ سيئٌ شيطاني لا يهدف إلا إلى تحقيق المصالح وفرض الهيمنة العالمية، وفي هذا الإطار نجد أن إصلاحات السوق قوضت من أسس تفعيل الديمقراطية، وتركت الناس منعزلين

"كل يبحث عن نفسه" إن لم تكن قد "سحقتهم"، ومن ثم فإن حقوق الإنسان أصبحت بلا أمل مشوشة ومهمشة.[١٠٠]

كما أنه يتفق مع أمارتيا سن (Amartya Sen) (١٩٣٣-؟)الذي رأى أنه بالرغم من التقدم التكنولوجي الهائل يعاني كثيرون جدًا في مختلف أنحاء العالم أنواعًا مختلفة من افتقاد الحرية من مثل المجاعات الحاصلة باستمرار في أقاليم بذاتها، والتي تنكر على الملايين الحرية الأساسية في حق البقاء، وأكثر من هذا فإن البلدان التي لم تعد تدمرها المجاعات بين الحين والآخر نجدها تعاني سوء التغذية، وهو ما يؤثر في أعداد غفيرة جدًا من البشر المستضعفين، كذلك هناك كثير جدًا من المحرومين من حق الرعاية الصحية، أو مرافق تلقي العلاج، أو حق الحصول على ماء شرب نقي، ويقضون حياتهم يكافحون نسبة أمراض عالية، وغالبًا ما توافيهم المنية قبل الأوان.[١٠١]

وبذلك قدم لنا أوبندرا باكسي نماذج من المعاناة الإنسانية في كل المجالات وعلى كل المستويات ليثبت لنا أن هذه النماذج من المعاناة الإنسانية لا تكون مرئية ولا يعلم عنها أحدٌ؛ واضعي إعلانات حقوق الإنسان والمتشدقين بها والمدافعين عنها في جانب، وهؤلاء الذين يعانون في جانب آخر؛ إن هذه المعاناة اليومية التي يعاني منها الناس لا يعلم عنها أحد ولا يدري بها أحد، وإنها تعبر عن الأوضاع السيئة التي يرزخ تحتها الناس في حياتهم اليومية والتي لا تنتهي والتي لا يهتم بها أحد، والتي تكون بعيدة كل البعد عن إعلانات وقمم ومؤتمرات حقوق الإنسان، هذه المعاناة يتسبب فيها هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان، هؤلاء الذين يزعمون إنهم جاءوا لتنفيذ نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ إن لهم دور كبيرًا في هذه المعاناة بل إنهم هم المتسببون الرئيسيون في هذه المعاناة بأيديهم وخططهم وكل ما يقومون به لتدمير الإنسان والقضاء عليه ومحوه، ولذلك فإن حقوق الإنسان لا تتحدث عن الإنسان؛ وإنما عن حطام إنسان، وعن واقع ما بعد الإنسان، عن الأوضاع البعيدة كل البعد عن الإنسانية والتي تعبر عن اللاإنسانية بكل صورها وأشكالها.

وبذلك رأينا لماذا تحدث أوبندرا باكسي عن حقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان؛ أي حقوق الإنسان في عالم ينفصل كليًا عن هذا الإنسان، وعن واقعه ومعاناته، وعن أوضاعه السيئة الأليمة؛ فحقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان يقصد بها حقوق الإنسان البعيدة كل البعد عن هذا الإنسان وعن معاناته وآلامه وظروفه؛ فهذه الحقوق الإنسانية التي يتم التحدث عنها أتت بعد أن تم القضاء على إنسانية الإنسان، بعد أن تم تجريد الإنسان من إنسانيته تحت وطأة كل أشكال المعاناة والظلم والقهر التي أصبح يعاني منها، والتي لم يعد بها أي وجود لإنسانيته ولكرامته ولوجوده.

كذلك لفت أوبندرا باكسي الانتباه إلى ما يقوم به المنتهكون ومحاولتهم للتأثير على الذاكرة الإنسانية؛ محاولة تجعل كل من يتعرضون للانتهاك سواء كانت شعوب أو فئات مقهورة تنسى هذه الانتهاكات، حاولوا أن يمحوا تاريخ الانتهاك، وأن يأثروا على الذاكرة الإنسانية، ولكنهم فشلوا في ذلك، فإن ذاكرة الشعوب لا يمكن أن تنسى كل من سبب لها الظلم والقهر والمعاناة، كل من تسبب في أن تسوء أوضاعها كل من جرد منها إنسانيتها، كل من حاول أن يمد يده لا ليساعدها ولكن ليدمرها ويقضي عليها ويسير على حطامها فإن الذاكرة الإنسانية تظل حية مهما تحاول كل الأيدي التي تعبث بها، كل الأيدي التي تحاول أن تديرها وتتلاعب بها وتستغلها، تحاول أن تخدر الشعوب وتمحي ذاكرة الانتهاكات وإنما هيهات هيهات فإن كل ما تقوم به يبوء دائمًا بالفشل؛ فالشعوب لا يمكن أن تنسى كل من سبب لها المظالم والانتهاكات، كل من يكذب باسم الدفاع عن حقوق الإنسان ويرغب في أن يستغلها ويتلاعب بها، الشعوب على وعي بمن يرغب في مساعدتها حقًا، ومن يتسبب في دمارها والقضاء عليها ومحو كل حقوقها، فالشعوب الفقيرة المقهورة التي تعاني من الفقر الشديد لا يتم مساعدتها وإنما على العكس من ذلك يتم العبث بها يتم الاستيلاء على مقدرتها، والدليل على ذلك كثير من دول العالم الثالث التي تتسابق الدول المتقدمة ومراكز القوى والهيمنة لا في مساعدتها ولا في محو الفقر عنها؛ وإنما في زيادة معدلات الفقر والجوع في هذه البلدان، تدَّعي أنها تساعدها على التنمية وأنها تنفذ فيها برامج التنمية وتنفذ فيها برامج لتحسين أوضاعها، ولكن ما تفعله هو العكس تمامًا؛ إن برامج التنمية التي تقوم بها ما

هي إلا سرقة مقدرات هذه الشعوب، وجعلها تزيد فقرًا وعوزًا لتصبح دائمًا محتاجة إليها فتتدخل أكثر وأكثر لا لمساعدتها أيضًا وإنما لتدميرها والقضاء عليها وجعل أوضاعها تسوء أكثر فأكثر.

ولا يكون هذا الانتهاك من خلال الفقر والجوع فقط؛ وإنما أيضًا من خلال الحروب التي يتم شنها في كل مكان باسم الدفاع عن حقوق الإنسان، ونجد أن الإنسان يتم القضاء على إنسانيته، مدن كاملة يتم تدميرها، يتم القضاء على كل مقدراتها، يتم هدم كل مبانيها وآثارها وكل معالم الحياة فيها، تفقد الناس حياتها ومساكنها وفي نفس الوقت نقول دفاعًا عن حقوق الإنسان، أين هذا الإنسان وقد تم سلب كل شيء منه وحرمانه من أبسط حقوق حياته الكريمة، بل حتى هذه الحياة يتم سلبها منه بلا رحمة إما عن طريق القتل العنيف أو من خلال تشريده فيصبح بلا مأوى، وبلا طعام، وبلا حياة فإن لم يستطيعوا قتله جسديًا فإنهم يقتلونه روحيًا، معنويًا، إراديًا وفكريًا، يسلبوا منه حياته وأمانه وحريته واستقراره، كل ذلك باسم حقوق الإنسان، فعن أي حقوق الإنسان يتحدث المتسببون في كل أشكال الظلم والمعاناة والاضطهاد، يتحدث الذين قاموا بإبادات جماعية وانتهاكات صارخة، وأن ما يحدث للشعب الفلسطيني هو أكبر دليل على انتهاكات حقوق الإنسان على مرأى ومسمع وتأييد من جهات حقوق الإنسان والدول التي تدَّعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان؛ إنها تغض النظر عن ما يحدث لهذا الشعب من ظلم واعتداء وقتل وتدمير على كل المستويات، ويتم تبرير ما يقوم به الإسرائيليون من انتهاكات ومظالم لا تعد ولا تحصى كل يوم في حق هذا الشعب الفلسطيني، فعن أي حقوق إنسان يتحدث كل من تسبب في ضياع وتجريد هذا الشعب من إنسانيته.

ومن النماذج الصارخة المعبرة أيضًا عن معاناة الشعوب وحرمانها من أبسط حقوقها النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي الهائل المتحقق في الدول الغربية؛ إنهم يأخذون ثمار هذا التقدم ويتركون لشعوبنا آثاره المدمرة، ومن أوضح الأمثلة على ذلك أنهم يقومون بالتخلص من النفايات السامة الناتجة من تجاربهم النووية والإشعاعية في بلادنا؛ وذلك لأننا لسنا بشرًا ولا نستحق أن نكون بشرًا، وقد ترتب على ذلك آثار مدمرة

على صحة الإنسان وعلى وجوده على قيد الحياة، ولم يقتصر الأمر على تدمير صحة الإنسان والقضاء عليها بأبشع الصور؛ وإنما امتدت أضراره لتشمل كل مظاهر الحياة مؤثرة على كل الكائنات الحية وعلى كل البيئة المحيطة بالإنسان والتي تعرضت لتدمير واسع النطاق من جراء دفن هذه النفايات السامة والتي تستمر آثارها المهلكة لأجيال وأجيال، إن شعوبنا تكون ضحية العولمة؛ إنها مجرد تروس في ماكيناتها يتم استغلالها والاستفادة منها لكي تتقدم أكثر وأكثر.

وكل ذلك يؤكد لنا أن سيناريو المركزية الغربية لم ولن يتغير أبدًا؛ فإن كان قد تغير شكله فإن مضمونه ظل كما هو، وهذا السيناريو يقوم على مسلمة أساسية هي: أن هناك شعوب تستحق السيادة بسبب تميزها وتفوقها العقلي والثقافي والحضاري، وأن هناك شعوب أخرى ليس لها إلا العبودية وإنهم أدنى من أن يكونوا بشرًا، لذلك من المباح استغلالهم وحرمانهم من كافة حقوقهم؛ لأنهم لا يرتفعون إلى مستحقي هذه الحقوق، لذلك يكون من حق هذه الشعوب المتقدمة أن تتقدم أكثر وأكثر ولو على حطام الشعوب الأخرى التي تنظر إليها هذه النظرة المتدنية، وقد رأينا للأسف الشديد عدد ليس بالقليل من أعظم المفكرين الغربيين يروجون لهذه المركزية العنصرية، وكل ما تغير في أيامنا هذه هو تغيير الإطار الخارجي لهذه المركزية الغربية من خلال البحث عن غطاء شرعي يلائم صورتها الحالية وادعاءاتها الزائفة بأنها المدافع الأكبر عن حقوق الإنسان؛ لأن هذه الصورة الجديدة ستقدم لها الشكل البراق الذي تحتاج إليه لتحسين صورتها القديمة، والذي في نفس الوقت سيمكنها من التدخل في شئون الدول والشعوب الأخرى باسم حقوق الإنسان، في نفس الوقت الذي سيكون بمقدورها محو إنسانية هذه الشعوب والاستفادة من خيراتها حتى ولو كان ذلك من خلال تعريضها لأبشع صور المعاناة وأشد ألوان الانتهاك.

٣- الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان.

يتحدث أوبندرا باكسي هنا عن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، ويرى أنه لكي يكون هناك وجود حي ملموس لحقوق الإنسان يجب ألا تقتصر الجهود على الإعلان العالمي وإبراز إنجازاته؛ يجب أن تكون حقوق الإنسان تعبيرًا عن المعاناة

الإنسانية بكل صورها وأشكالها، يجب أن تضع حلول فعالة واقعية لمعاناة الناس اليومية التي لا تنتهي، يجب أن يكون مستقبل حقوق الإنسان معبرًا بشكل حقيقي عن هذا الإنسان، عن واقعه، عن ظروفه، عن معاناته، عن كل المظالم وكل الأمور السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي حقيقي، يجب أن تخرج حقوق الإنسان من إطار النظريات إلى التطبيق الفعلي، يجب أن تتمكن حقوق الإنسان من تحسين أحوال الإنسان المعيشية، من تخليصه من كل أشكال الظلم والمعاناة، من كل الأوضاع السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي ملموس، وهنا يؤكد أوبندرا باكسي أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الجهد ومزيد من الوقت وإلى التعاون والتكاتف بين كافة الجهات لتحقيق هذا الحلم وتحويله إلى واقع حي ملموس، ويرى أن هناك بوادر أمل في الأجيال الجديدة وخاصة أجيال الشباب التي أصبحت على وعي بواقع الناس والمعاناة التي يعيشون فيها، وإن شباب هذا الجيل يحاول من خلال الجهود التي يقوم بها أن يلتحم بالناس التحامًا مباشرًا، ويحاول أن يخفف من وطأة المعاناة في كل المجالات وعلى كل المستويات، لذلك فإن حقوق الإنسان يجب أن تسير في هذا المسار؛ يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من واقع الإنسان، يجب أن تكون ملتحمة التحامًا كليًا بظروف وواقع الناس ومعاناة الناس محاولةً أن تخفف عنهم هذا الواقع الأليم، محاولةً أن تحسن أحوالهم، وأن تجعلهم في وضع أفضل مما هم عليه، تحاول أن تعيد للإنسان عزته وكرامته لكي يعود للإنسان إنسانيته مرة أخرى بعد أن فقدها في ظل هذه الأشكال الفظة من المعاناة التي لا يمكن تحملها، والتي يعاني منها الناس في كل لحظة، في كل يوم من أيام حياتهم.

وفي هذا الإطار يرى باكسي أنه لابد من إعادة النظر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يتحدث عن مصير واحد للجميع، ويبالغ في تضخيم عولمة العالم؛ إنه يعبر عن حياكة "ثوب واحد للقدر"، إنه مشروع يظل غير محسوس خارج الذكريات التي تعبر عن النضالات ضد انتهاك حقوق الإنسان، لابد من اعادة النظر في قيم ومعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ظل مثل هذه الأزمات الحالية،

وهو ما أدركه جيل الشباب الحالي الذي أصبح موردًا لنشر سياسة الأمل، للتعبير عن تطلعاتنا الجماعية نحو عالم عادل.[١٠٢]

إن مستقبل حقوق الإنسان لن يتحدد في إطار هذه الحقوق التي يتم الترويج لها؛ بل في قدرته الكامنة على محو عوالم حقوق الإنسان القائمة بالفعل؛ فعالم حقوق الإنسان القائم حاليًا ليس لديه ما يقدمه على سبيل المثال لمن لا دول لهم أو اللاجئين، أو للفئات من البشر التي تعاني من فقر مدقع، أو للشعوب الأصلية في هذا العالم، أو للمعاقين، إن احتمالية محو هذا العالم في إطار عملية لإعادة خلق عوالم جديدة لحقوق الإنسان هو ما سيمنح لغات حقوق الإنسان الأهمية والقدرة على التعامل مع المشكلات والأزمات، إن تلك القدرة الكامنة ستحقق على المدى القريب نوعًا من " المدينة الفاضلة الواقعية " التي تسعى لتحسين السيئ أما على المدى البعيد ستنمو هذه القدرة بشكل سريع وستطبع في الذهن صور العدالة والمستقبل الإنساني لكل بني البشر (ولغيرهم من المخلوقات).[١٠٣]

وهنا يؤكد باكسي أن المصدر الوحيد الأكثر أهمية لحقوق الإنسان هو وعي شعوب العالم التي خاضت أشد الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار وتقرير المصير ضد التمييز العنصري، العدوان والتمييز القائمين على الطبقية الاجتماعية، الحرمان من الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، التدهور والدمار البيئي، الإهمال الممنهج للأشخاص المحرومين(بما في ذلك الشعوب الأصلية).[١٠٤]

إن تعليم حقوق الإنسان يجب أن يبدأ بتكليف بتاريخ عالمي من نضالات الناس من أجل الحقوق وضد الظلم والطغيان؛ لا يمكن فهم إعلانات حقوق الإنسان دون النظر إلى تاريخ من البطولة الأخلاقية اليومية لشعوب متنوعة تؤكد على أبسط الحقوق الأساسية: أي الحق في أن تكون بشرًا، وأن تظل بشرًا، ولا ينبغي النظر إلى الأسلوب المعاصر لصياغة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بمعزل عن تاريخ هذه النضالات.[١٠٥]

إن قيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان تخرج إلى النور بفضل التطبيقات العملية للمقاومة والنضال من جانب الشعوب، ونشاط حقوق الإنسان بالكاد يوفر جانبًا

من تلك التطبيقات، ومن هذا المنظور فإن السرديات الأولى التي ترجع ميلاد حقوق الإنسان إلى إعلانات حقوق الإنسان يتعين استبدالها بتاريخ النضالات الإنسانية من أجل الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان؛ إن واقعية حقوق الإنسان هي التي بشرت بحقوق الإنسان المعاصرة، ولإدراك ذلك نحتاج فقط لأن نسأل بعض الأسئلة: هل صار التخلص من الاستعمار أحد الأسس الدولية دون نضالات الشعوب المصحوبة بزعماء مثل غاندي ومانديلا وغيرهما؟، هل صار التمييز العنصري فضيحة لولا غاندي ومانديلا وأتباعه؟، هل كان يمكن تصور عبارة أن حقوق المرأة هي حقوق للإنسان في غياب البطل المنادي بمنح المرأة حق الاقتراع والحركات العمالية؟، ليس مجرد ذلك فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاقان وكل المواثيق المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس والعرق تلخص انتصار حركات حقوق الإنسان، تلك الحركات التي نجحت في نهاية الأمر في تحويل نموذج حقوق الإنسان الحديث إلى معاصر.[١٠٦]

وهنا يرى باكسي أن إنتاج حقوق الإنسان المعاصر وفير وهذه فضيلة مقارنة بالأصوات العقيمة والشحيحة لحقوق الإنسان في الحقبة الحديثة؛ إن حقوق الإنسان في تلك الحقبة كانت تركز على مركزية الدولة أو بشكل أعم على مركزية أوروبا، وعلى النقيض نجد أن عمليات تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة تتجه بازدياد نحو الشمول، وعادة ما تتسم بالتفاوض المكثف بين ممارسي نشاط حقوق الإنسان وممارسي القمع الإنساني، ونتيجة لذلك انتشرت ألفاظ حقوق الإنسان وصارت متمتعة بخصوصية بعد أن استمدت منها الشبكات الحقوقية بقاءها.[١٠٧]

ولكن بمعنى آخر فإن أشكال حذر وضجر حقوق الإنسان التي يشعر بها بصفة خاصة المتعرضون للانتهاكات ربما تشكل نكسات جوهرية للتطورات المستقبلية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، وربما يكون شعار الغد (اتحدوا يا أشرار الأرض) ليس لديكم شيئًا لتخسروه سوى سلاسل نشاط حقوق الإنسان؛ فعندما يشعر المتعرضون للانتهاكات بأن لغات حقوق الإنسان الحالية مثلها مثل لغات حقوق الإنسان السابقة (التي ذكرت عدالة التوزيع والتحول الثوري وغيرهما)التي لم تتناول مسائل انعدام الحقوق والانتهاكات سيكون مستقبل حقوق الإنسان غير آمن بالمرة.[١٠٨]

ولكي يكون هناك ارتباط حقيقي بين حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية يجب أن تخرج حركات حقوق الإنسان من إطارها الضيق المحدود وتتحول إلي أسواق لحقوق الإنسان؛ حيث يتم الترويج لها في كل مكان من خلال نشر صور المعاناة التي يجب أن تكون دائما في مرئى ومسمع من الجميع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بوسائل الإعلام وكل التقنيات الحديثة، وعندما يحدث ذلك سيكون من الصعب إخفائها وطمس معالمها، وستصبح هناك حاجة ملحة للقضاء عليها؛ لأنها أصبحت ساطعة كسطوع الشمس، تنشأ أسواق حقوق الإنسان عندما نتخذ ذكريات المنتهكين كسلع ورموز تكتسب قيمة تبادلية هامة عن طريق نشر المعاناة الإنسانية.[١٠٩]

يعتمد مستقبل حقوق الإنسان بدرجة متعاظمة على التفهم الشامل للشر الراديكالي سواء بوصفه ممارسات لسياسة كارثية مركزة أم بوصفه انتهاكًا هيكليًا يوميًا.[١١٠]

وفي هذا المعنى تظل مسألة ربط مستقبل حقوق الإنسان بالمعاناة الإنسانية مصيرية لذلك المستقبل، كما أن لغات حقوق الإنسان – بوصفها منتجات لسياسة الرغبة في العوز والاحتياج التي تنتهج بين الحكومات أو من جانب المنظمات غير الحكومية – تسببت في إبراز مشكلات بعض صور المعاناة على حساب صور أخرى من المعاناة أيضًا، وعلى وجه الخصوص فإن التفاوض الأخلاقي إزاء المعاناة يسعى لإصلاح ماضي الانتهاك الإنساني المفرط من خلال بناءات لمستقبل محرر من الميل الشامل نحو ذلك الانتهاك.[١١١]

مع ذلك فإنه لا توجد ضمانة بأن ذلك المستقبل سيقيد لجعل حقوق الإنسان آمنة، كما أن المتعرضين للانتهاك لن يكونوا في موضع يخولهم لنحت ذلك المستقبل حتى إذا استسلموا لمشروعات إعادة البناء القومي لسيرهم الذاتية وقصصهم الحاملة لمعاناة إنسانية متفشية أخمدت مشروعات حيواتهم في ابتهالات التعذيب والحكم الاستبدادي والإرهاب.[١١٢]

وربما يعتمد مستقبل حقوق الإنسان على الكيفية التي سيجعل بها التفاوض الأخلاقي بشأن المعاناة أكثر شمولية ومشاركة وعدالة في العقود المقبلة من وجهة نظر المتعرضين للانتهاك أولًا، ثم من وجهة نظر المعتدين.[١١٣]

إن التطبيقات العملية لجعل الممارسات الكارثية للسياسة بالغة القسوة خاضعة للمحاسبة هي أقرب لعمل عصور في بناء تشكيلات ضخمة من الشعاب المرجانية، ولكن في غياب أشكال جديدة معذبة من التضامن الإنساني تظل أعجوبة حقوق الإنسان الحالية هشة.[١١٤]

إذا كان الكثير من خطايا العنف ضد الإنسان قد ارتكب باسم حقوق الإنسان سواء من القوى المهيمنة أو المتمردة؛ فإن التاريخ المعاصر يسجل أيضًا الكثير من الممارسات المعتدلة في إطار التبشير بحقوق الإنسان، خاصة من خلال بعثات حقوق الإنسان من جانب المنظمات غير الحكومية، وهكذا فإن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تتأرجح بين قوة السيف التي تدعو لدين مدني عالمي جديد، وبين وفرة المحاريث التي تشق التربة بطرق قد تتسبب في حصاد مجمل مستقبل حقوق الإنسان.[١١٥]

إن حقوق الإنسان المعاصرة تجعل الخطاب المتعلق بالمعاناة الإنسانية ممكنًا وبطرق أبرز وممارسة أكبر، ولم يعد يجوز لممارسات القوة – التي تحرض عليها النظرية الاجتماعية الكبرى – أن تبرر المعتقدات التي تعزز إلحاق الضرر والأذى بوصفها سمة للسيادة أو للمجتمع الجيد، وصار من الأمور المركزية في خطاب حقوق الإنسان المعاصر رؤى وسبل بناء أخلاقيات لقوة تمنع فرض القمع الزائد والمعاناة الإنسانية الزائدة عن حاجة النظم للبقاء بغض النظر عن مدى التصميم المفرط لذلك النظام.[١١٦]

وبذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان والعدالة الإنسانية، وقد ظهر ذلك بوضوح في الحركات الاجتماعية والتي كان من بينها (الحركة المناهضة للعبودية، حركة الطبقة العاملة، وحركة المساواة في التصويت للمرأة)، وقد ساعدت ولادة قيم ومعايير وقواعد حقوق الإنسان المعاصرة على بروز هذه الحركات التي

كانت مبنية على مقتديات العدالة ببعض الطرق الخصبة، يمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالنضالات ضد الاستعمار، والتي تصدت لفكرة المركزية الأوروبية.[١١٧]

وتركز الفرق بين شكلي حقوق الإنسان الحديث والمعاصر في مدى أخذ المعاناة مأخذ الجد، ففي نموذج حقوق الإنسان الحديث كان قد تطرق الفكر إلى إمكانية الاهتمام بحقوق الإنسان دون أخذ المعاناة الإنسانية في الاعتبار، وخارج نطاق القوانين والحرب بين الأمم المتحضرة اعتبرت حقوق الإنسان الحديثة فرض المعاناة الإنسانية على نطاق واسع عدلاً وحقاً في إطار السعي لتحقيق المفهوم الأوروبي المركزي بشأن التقدم الإنساني، وهذا الخطاب أخرس المعاناة الإنسانية، وعلى النقيض يتحرك نموذج حقوق الإنسان المعاصر بسياسة الرغبة الدولية لجعل مفهوم سياسة القسوة يمثل إشكالية في حد ذاته.[١١٨]

وتدين حقوق الإنسان المعاصرة – التي مازالت في طور التشكيل – بالكثير لممارسات المقاومة والاستشهاد ضد القوى السياسية العظمى التي سعت لإخراس أصوات المتعرضين للانتهاك، وبدأت السياسة من أجل حقوق الإنسان في الظهور بوصفها قوة تشكك في قدرة سياسة حقوق الإنسان، وعدم فهم أساليب حدوث ذلك يعنى خسارة لمستقبل حقوق الإنسان، ومن سيكتبون تاريخ حقوق الإنسان المعاصرة فقط من وجهة نظر سياسة الرغبة التي يتم تبنيها بين الحكومات أو منظمات المجتمع المدني غير الحكومية سيكونون بذلك قد تجاهلوا شهداء حقوق الإنسان وأضروا كثيراً بمستقبل حقوق الإنسان.[١١٩]

جدليًا خلق التنافس الأيديولوجي الوحشي على سيادة العالم فضاء سياسيًا للتضامن مع أصوات المجتمع المدني لتظهر في مساع منوعة في إطار السياسة من أجل حقوق الإنسان، وتظل قصص التضامن العابرة للقوميات والمولدة لثقافات جديدة لحقوق الإنسان – حتى في أصعب حالاتها – قيمة لمن يريد أن يقرأ الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان.[١٢٠]

تأخذ غالبية ممارسات حقوق الإنسان المعاصرة شكلًا ترابطيًا يتمثل في المنظمات غير الحكومية، وتأثير تلك المنظمات على صنع وعمل حقوق الإنسان كبير

جدًا لدرجة أن حقوق الإنسان المعاصرة ربما تظل غير واضحة أو مفهومة خارج نطاق ممارساتها الشبكية، وصار جعل مسألة حقوق الإنسان في إطار منظمات غير حكومية حقيقة ظاهرة، وهو شكل يقدم نفسه على أنه أكثر قدرة تاريخيًا على الاهتمام بالمعاناة الإنسانية والاجتماعية مقارنة بأشكال السلطة الحكومية، ومثل هذه الصورة تمكن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من تمييز نفسها بحدة عن اتحادات الأعمال والاتحادات الصناعية، وعلى وجه الخصوص عن المنظمات غير الحكومية التي تحظى برعايات من الأنظمة السياسية الحاكمة.[١٢١]

تهدف ممارسات المنظمات غير الحكومية إلى دعم وتمكين نشاط الحقوق الذي يمارس على المستويين الوطني والمحلي ضد ممارسات السياسة الوحشية، وقد خلقت الإدانة العالمية القوية لقمع نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم ثقافة عالمية للتضامن مع من يناضلون لإنجاز حقوق الإنسان.[١٢٢]

تعمل مجمل الممارسات المتنوعة لنشاط حقوق الإنسان على تصور رؤى بديلة لمستقبل حقوق الإنسان ونزع الشرعية عن المفاهيم السلطوية، والممارسات البسيطة في شكلها –لكن قوية في مضمونها– التي تحقق على سبيل المثال في أمور مثل العنصرية والاستعمار والعنف والتمييز ضد المرأة والإقصاء الاجتماعي أو النبذ المجتمعي وتراجع البيئة الصحية، تخلق مفاهيم لعدالة بديلة، وللاهتمام بالآفاق المستقبلية للإنسان.[١٢٣]

وفي هذا الإطار يجب أن يتم العمل على "أخلاقيات مدنية عالمية" تسعى بشكل إبداعي إلى الجمع بين الحقوق العامة "والمسؤوليات المشتركة.[١٢٤]

وفي ضوء ذلك يرى باكسي أن مستقبل حقوق الإنسان إذا قدر لتلك الحقوق أن يكون لها مستقبل يكمن في ابتكار أشكال من الحكم التشاركي.[١٢٥]

وقد بدأت منطقية حقوق الإنسان المعاصرة حاليًا في إعادة تأسيس وتناول جيوفلسفية حقوق الإنسان من حيث إشكالية النظام العالمي العادل، وهو نظام عالمي يعتمد على الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها داخل وعبر المجتمعات والتقاليد والثقافات الإنسانية؛ إن احترام حقوق الإنسان يستلزم استدامة وتداخل شبكة المعاني والسلوكيات

(وتحديثها وصقلها) على كل المستويات: فردية، مجتمعية، أسواق، دول، منظمات إقليمية للدول، والوكالات والمنظمات الدولية، في الواقع، إن كونية الحوار المعاصر لحقوق الإنسان تشير إلى انقطاع راديكالي عن أنماط الفكر التنويري السابقة.[١٢٦]

وهنا يؤكد باكسي على ضرورة ربط نظرية وتطبيق حقوق الإنسان بهذا التنوع اللامتناهي من المعاناة الإنسانية التي يمكن الوقاية منها؛ إن استعادة الشعور والخبرة بالكرب الإنساني يمنح أملًا في مستقبل أفضل لحقوق الإنسان.[١٢٧]

علاوة على ذلك على الأقل في المشهد الحالي تستحق التعددية الاحتفاء بها فقط إذا استطاعت مؤازرة شبكات معاني ومنطقيات العمل الشعبي المحتج على كل أشكال الانتهاك الإنساني، وإنتاج انعدام حقوق الإنسان.[١٢٨]

يظهر العالم الثالث من خلال ممارسات المقاومة والنضال من قبل الشعوب الخاضعة والممارسات المستعمرة التي تقدم أفضل القراءات الممكنة للنقد الأوروبي: التنوير، والشكل الكوني للرأسمالية.[١٢٩]

وهذا هو المسعى لوضع تصور للحق في أن تكون إنسانًا؛ حيث يتم حل التناقض بين "الاحتياجات" و "الحقوق"، من أجل هذا المسعى لا نحتاج إلى الأشخاص الإنجليز أو الفرنسيين؛ بل نحتاج إلى فكرة وتطبيقات أصيلة من قبل مثقفي العالم الثالث.[١٣٠]

إن الثأر الفعلي ضد ما يسمى بالقانون الدولي الأوروبي لا معنى له إلا كتعبير عن الدافع القوي الذي تشعر به الدول المحررة لتأكيد الذات كشرط مسبق لنظام عالمي عادل.[١٣١]

وفي هذا الإطار يرى باكسي أن حق" الشعوب " في تقرير المصير، يحتاج إلى إعادة التفكير "في سياق جديد" إيذانًا بظهور الحوار العالمي، مقابل السياق التقليدي لعالم من الدول المنفصلة؛ يجب أن يكون بمقدور حقوق الإنسان ضمان أمن الناس من الممارسات المفترسة للسلطة".[١٣٢]

ولا توجد عبارة أو تعبير رومانسي معبر عن العبور من سياسة "حقوق الإنسان" إلى "السياسة من أجل حقوق الإنسان" باستثناء عبارة ثورة في الإحساس

الإنساني، وهذا الشكل الجديد من الإحساس النابع من استجابات للأصوات المعذبة للمنتهكين يوضح لنا وجود سياسة بديلة تسعى في مواجهة شذوذ القصص التاريخية للسلطة إلى نظام تقدمي يجعل الدولة أكثر أخلاقية والحكم أكثرعدالة والسلطة أكثر خضوعًا للمحاسبة.[١٣٣]

يعرف الناس الآن أن المحاكم تتمتع بسلطة دستورية في التدخل، والتي يمكن التذرع بها لتخفيف المآسي الناشئة عن القمع وانعدام القانون الحكومي والانحراف الإداري، وهنا نجد العمال المستعبدين والمهاجرين، والعمال غير المنظمين، المنبوذين، والعمال الزراعيين المعدمين الذين يقعون فريسة الميكنة الخاطئة، سكان الأحياء الفقيرة وسكان الأرصفة، – تتدفق هذه المجموعات والعديد من المجموعات الأخرى الآن على المحكمة العليا طلبا للعدالة.[١٣٤]

كذلك نجد مشروع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية، أكثر ما يلفت الانتباه هو جرأتهم المنطوقة، غير منزعجين من تألق تاريخ الفشل الماضي، ثلاثة وعشرون مادة توفر ترسانة عامة ومحددة لالتزامات الشركات عبر الوطنية ومنظمات الأعمال الأخرى، تم استبدال أيديولوجيات التطوع بأفكار التنظيم والتنفيذ، علاوة على ذلك تم إنتاج القواعد بشكل تفاعلي من خلال التشاور مع المصالح المتأثرة بما في ذلك الأعمال والصناعة والنقابات والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.[١٣٥]

وفي هذا الإطار فإن على الدول واجب غير قابل للجدل لترجمة هذه القواعد إلي تشريع وطني؛ إن القراءة "القوية" لـ "المسؤولية الأساسية" تتطلب من جميع الدول توسيع نطاق مسؤوليات حقوق الإنسان من خلال أداء القانون والإدارة والسياسة وأن تشمل كذلك جميع الأنشطة الاقتصادية الكلية والجزئية والمشاريع والكيانات بغض النظر عن مسألة الجدوى الاقتصادية، ستكون هناك حاجة لكبح جماح القوة الهائلة للشركات عبر الوطنية؛ إذا كانت القوانين الوطنية المقيدة لا تتضمن شرطًا التزامات حقوق الإنسان ماذا تبقى من هذه "المسؤولية الأساسية" التي يتم التشدق بها؟.[١٣٦]

لقد تعلمت الدول والمستثمرون من رجال الأعمال على حد سواء من التجربة أن الآثار السلبية لحقوق الإنسان التي لم يتم معالجتها تمثل مخاطر كبيرة على المشاريع التجارية، وتقلل من إمكانية أن تكون لهذه المشاريع فائدة إيجابية للمجتمع.[١٣٧]

ولتحقيق ذلك يجب أن يتم التفكير في "اقتصاد سياسي" جديد لمستقبل حقوق الإنسان.[١٣٨]

يجب أن يتم العمل على وجود منتدى انتقائي من شأنه أن ينظر في "القضايا السياسية الملحة، " مثل هذا المنتدى من شأنه أن يعزز" التفكير الجماعي " و"التفاعل الفكري" بين القادة ورؤساء الدول بشكل أكثر فاعلية من المؤتمرات الدولية، ذلك هو التطلع إلى رفع مستويات الكفاءة المعرفية والحوارية لقادة العالم ورؤساء الحكومات، ويتم استكمال ذلك من خلال إنشاء: جمعية من الناس "هيئة تداولية، " منتدى المجتمع المدني" يجتمع سنويًا لمناقشة القضايا العالمية الملحة.[١٣٩]

كذلك لا يمكن أن يكون هناك مجتمع مدني دولي دون الاعتراف في نفس الوقت بشكل كامل بدور الاقتصاد العالمي؛ يجب أن يتم اتخاذ نهج متكامل في مسائل بقاء الإنسان وازدهاره، إذًا يجب أن يخضع الاقتصاد السياسي العالمي لمعايير حقوق الإنسان كما هو الحال بالنسبة للدول، ولتحقيق ذلك يجب على رأس المال العالمي أن يخضع نفسه لسيادة القانون والقيم، و قواعد ومعايير المجتمع الدولي، وذلك من خلال منح المحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية إلزامية على الشركات عبر الوطنية، الشركات التي تستمر في الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان والمعايير الدولية بشأن العمل والتدمير البيئي.[١٤٠]

الجديد اليوم هو أن الاعتماد المتبادل بين الأمم يكون أوسع وأعمق، الجديد أيضًا هو دور الناس وتحول التركيز من الدول إلى الشعوب، العالم بحاجة إلى رؤية جديدة يمكن أن تحفز الناس في كل مكان لتحقيق مستويات أعلى من التعاون في المناطق ذات الاهتمام المشترك والمصير المشترك.[١٤١]

هذا سوف يستلزم "شبكات الشراكة للمؤسسات والعمليات، كذلك تمكين الجهات الفاعلة العالمية من تجميع المعلومات والمعرفة والقدرات، ووضع سياسات وممارسات مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.[١٤٢]

يجب أن يوفر الخطاب في مجال حقوق الإنسان أكثر من سجل لسياسات الرغبة الحكومية، بدلًا من ذلك تنشأ حقوق الإنسان وتنمو من قوة الاحتجاج الاجتماعي والحركة، المؤلفون المجهولون والمتعددون لحقوق الإنسان هم الشعوب التي تتعرض للمعاناة التي تسببها نماذج التنمية السائدة، التي تم تحديها ومكافحتها في الحياة الواقعية بواسطة مجتمعات المقاومة.[١٤٣]

الآن هناك تضامن جديد في الحركات الاجتماعية المحلية يتحد مع الحركات العالمية التي تفتتح الآن "فقه جديد للتضامن الإنساني"، وعقود مستقبلية محتملة بديلة تتجاوز الاستعمار العالمي المعاصر لخطاب حقوق الإنسان؛ إن حركة الشعوب والمجتمعات التي تعاني وتقاوم تحمل رسالة روائية أكبر، وتعيد صياغة خطاب البيئة وحقوق الإنسان، وترفعنا إلى ما وراء اللغات.[١٤٤]

لا تزال ملحمة المعاناة باقية، تكشف عن استمرارية سامة عبر أجيال جديدة من الانتهاكات، ومع ذلك فإن روح المقاومة والنضال التي ترافق معاناتهم حتى في عالم متغير بشكل كبير تعبر عن نضال المتعرضين للانتهاكات والمعاناة من أجل مستقبل أفضل لحقوق الإنسان.[١٤٥]

وهنا يؤكد باكسي أن كل فرد وكل عضو في المجتمع ، يجب أن يحاول التعلم لتعزيز هذه الحقوق والحريات؛ "التعليم" في مجال حقوق الإنسان هو بالتالي واجب فردي وجماعي للجميع، وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، إن تعليم حقوق الإنسان هو حق بالفعل، لكن هذا الحق ليس غاية في حد ذاته؛ إنه وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وسيسهم السعي في مجملها في تحقيق "الحرية والعدالة والسلام في العالم"، يتعين على استراتيجيات حقوق الإنسان الاعتراف بهذا التضامن الإنساني المشترك والبناء عليه.[١٤٦]

نحن بحاجة إلى التصدي لجميع الخطابات المثقفة التي تسعى إلى الإفراط في عقلنة التنمية، نحن بحاجة للدفاع عن وحماية الأشخاص الذين يعانون في كل مكان، الذين يرفضون قبول أن سلطة قلة يجب أن تحكم مصير ملايين.[١٤٧]

يتطلب التواضع المعرفي منا جميعًا التعلم والاستماع إلى بعضنا البعض، وعدم اللجوء إلى السياسة العدائية التي تقسم الناس إلى صديق وعدو.[١٤٨]

إن هناك مسافة لا حد لها بين ما نسميه "حقوق الإنسان" والحق في أن تكون إنسان، وأن هذه المسافة لا يمكن أن تتقلص إلا إذا كان اهتمامنا مركز على نماذج حقوق الإنسان من وجهة نظر الجماعات المضطهدة تاريخيًا.[١٤٩]

وبذلك حاول باكسي أن يقدم رؤية طموحة لعالم عادل يعرف فيه جميع البشر حقوق الإنسان، التي يمكن أن تمكن المجتمعات والأفراد الضعفاء من تحسين أوضاعهم، ومقاومة انتهاكات حقوق الإنسان، والمشاركة في حوارات حقيقية حول الرؤى البديلة والمتنافسة نحو مستقبل أفضل لحقوق الإنسان، بالنسبة لباكسي يجب أن تصبح هذه الرؤية الواقعية النقدية لحقوق الإنسان جزءًا من رأس المال الرمزي للفقراء والمحرومين لاستخدامه كمورد في كفاحهم من أجل حياة كريمة، ومن هنا فإن خطاب حقوق الإنسان له قيمة فقط إذا كان يحقق المهمة التاريخية البديهية لحقوق الإنسان المعاصرة المتمثلة في إعطاء صوت للمعاناة الإنسانية لجعلها مرئية وللتمكن من القضاء عليها.[١٥٠]

وهنا يتفق باكسي مع جون رولز (John Rawls) (١٩٢١ – ٢٠٠٢) الذي رأى أن فكرة الشعوب حاسمة أكثر من الدول؛ يعد قانون الشعوب واقعيًّا حيث إنه عملي وربما يُطبق على التنظيمات السياسية المتعاونة بشكل مستمر وعلى العلاقات بين الشعوب، يعبر عن هذا القانون من خلال حرية الشعوب ومساواتهم.[١٥١]

ويؤكد رولز في ضوء ذلك أننا يجب أن نشكل قوى السيادة في ضوء قانون الشعوب المعقول، وننكر على الدول حقوق الحروب التقليدية وعدم تقييد السلطة الداخلية.[١٥٢]

ويتفق أيضًا مع شيلدن وولن الذي أكد على الدور الأساسي الذي تقوم به النضالات التي تدافع عن الكرامة والحقوق الإنسانية، وتحاول أن تتصدى للكثير من المشكلات والأزمات التي يعاني منها البشر في كل مكان.[١٥٣]

ويتفق كذلك مع جيمس تالي (**James tully**) (**١٩٤٦- ؟**) الذى أكد على الدور الأساسي الذي يقوم به الاتحاد المدني العالمي الذي يضم الاتحادات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والارتجال الإبداعي، هذه الشبكات مدنية وعالمية، بالإضافة إلى توفير التعلم والمساعدة المتبادلة للأعضاء الموجودين بداخلها؛ فإنها توفر أيضًا بشكل أساسي الوسائل المدنية لإرساء الديمقراطية في العلاقات الإمبريالية العالمية المستمرة المتمثلة في عدم المساواة والاستغلال والتبعية التي هي السبب الرئيسي لأزمة المواطنة العالمية.[١٥٤]

كما أنه يتفق مع ويل كيمليكا (**William Kymlicka**) (**١٩٦٢-؟**)الذي أكد على أهمية الحركات السياسية المصممة ضد الوجود المستمر أو الآثار الدائمة للتسلسلات الهرمية المتوارثة؛ تعتمد كل واحدة من هذه الحركات على ثورة حقوق الإنسان وأيديولوجيتها الأساسية للمساواة بين الأعراق والشعوب لتحدي آثار التسلسلات الهرمية العرقية والإثنية السابقة.[١٥٥]

وبذلك تحدث باكسي عن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، ورأى أنه لكي يكون هناك وجود حي ملموس لحقوق الإنسان يجب ألا تقتصر الجهود على الإعلان العالمي وإبراز إنجازاته؛ يجب أن تكون حقوق الإنسان تعبيرًا عن المعاناة الإنسانية بكل صورها وأشكالها، يجب أن تضع حلول فعالة واقعية لمعاناة الناس اليومية التي لا تنتهي، يجب أن يكون مستقبل حقوق الإنسان معبرًا بشكل حقيقي عن هذا الإنسان، عن واقعه، عن ظروفه، عن معاناته، عن كل المظالم وكل الأمور السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي حقيقي، يجب أن تخرج حقوق الإنسان من إطار النظريات إلى التطبيق الفعلي، يجب أن تتمكن حقوق الإنسان من تحسين أحوال الإنسان المعيشية، من تخليصه من كل أشكال الظلم والمعاناة، من كل الأوضاع السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي ملموس.

وهنا يجب أن نكون على وعي بأن هذه الإعلانات والأفكار المصاحبة لحقوق الإنسان لا تكون كافية أبدًا لتوفر لهذا الإنسان الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؛ وإنما يجب أن تكون هذه الحقوق معبرة حقًا عن واقع هذا الإنسان وخاصة لدى الأفراد والشعوب التي تعاني من الكثير من المظالم التي تتعرض للكثير من الاضطهادات، يجب أن تكون حقوق الإنسان مرآة حية صادقة تعكس حقًا المعاناة والمظالم والمشكلات والأزمات التي يعاني منها الإنسان، تحاول أن تجد حلول فعلية لهذه المشكلات والأزمات، تحاول أن تقدم علاجات فعالة لها، تحاول أن تقدم خطوات ملموسة حية واقعية يمكن أن تتعامل مع هذه المشكلات والأزمات، وتحاول أن تقدم لها حلولًا واقعية فعلية من داخل الواقع، يجب أن يتم النظر الى ملايين الفقراء المهمشين والمظلومين الموجودين في العالم، والذين لا يشعر بهم أحد، والذين لا يكون لهم صوت مسموع والذين لا يدافع أحد عن حقوقهم ولا يشعر بهم أحد.

إن إعلانات حقوق الإنسان للأسف الشديد تخاطب فئة قليلة من البشر أما باقي البشر المظلومين المقهورين فهم يكونون خارج دائرة حقوق الإنسان وإعلانات حقوق الإنسان، يجب أن يتم السماع لهؤلاء ويتم الشعور بمعاناتهم، يجب أن يتم إعطاءهم فرصة للتعبير عن أنفسهم، وللتعبير عن مظالمهم، وللتعبير عن أملهم وطموحاتهم وتطلعاتهم؛ إنهم هم الذين يعرفون مصالحهم، هم الذين يعانون، هم الذين يتعرضون لكل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد، وبالتالي هم فقط الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان، هم فقط الذين يجب أن تلتفت إليهم الدول والمؤسسات والقوي العظمى مستمعة إلى أصواتهم ومعبرة عنهم، ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن هذه الملايين من البشر بدلًا من أن يتم الدفاع عن حقوقهم يتم استغلالهم واضطهادهم وتعريضهم لكافة المظالم التي تجعل أوضاعهم أسوء وأسوء على الدوام؛ إن هؤلاء الملايين من البشر هم الضحية، ضحية العولمة والتقدم والرغبة في الهيمنة وفرض السيطرة، ضحية القوى العظمى ومراكز الهيمنة والشركات العملاقة التي تحاول أن تفرض وجودها حتى وإن كان على أنقاض هؤلاء البشر، فإذا أردنا أن تكون حقوق الإنسان حقيقة حية ملموسة على أرض الواقع يجب أن يتم ربطها بمعاناة هؤلاء البشر

ومحاولة إيجاد حلول فعالة لتخليصهم من كافة أشكال المعاناة والظلم والاضطهاد التي يعانون منها، لا يكفي الإعلانات ولا الشعارات؛ وإنما لابد من حلول واقعية لتلك المشكلات والأزمات التي لا يتم حلها وإنما تتفاقم بسبب الحروب والمجاعات والصراعات والخلافات وغيرها من المشكلات والأزمات التي يكون ضحيتها ملايين من البشر الذين لا تلتفت لهم إعلانات حقوق الإنسان بأي حال من الأحوال.

وهنا يؤكد أوبندرا باكسي أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الجهد ومزيد من الوقت وإلى التعاون والتكاتف بين كافة الجهات لتحقيق هذا الحلم وتحويله إلى واقع حي ملموس، ويرى أن هناك بوادر أمل في الأجيال الجديدة وخاصة أجيال الشباب التي أصبحت على وعي بواقع الناس والمعاناة التي يعيشون فيها، وإن شباب هذا الجيل يحاول من خلال الجهود التي يقوم بها أن يلتحم بالناس التحامًا مباشرًا، ويحاول أن يخفف من وطأة المعاناة في كل المجالات وعلى كل المستويات، لذلك فإن حقوق الإنسان يجب أن تسير في هذا المسار؛ يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من واقع الإنسان، يجب أن تكون ملتحمة التحامًا كليًا بظروف وواقع الناس ومعاناة الناس محاولةً أن تخفف عنهم هذا الواقع الأليم، محاولةً أن تحسن أحوالهم، وأن تجعلهم في وضع أفضل مما هم عليه، تحاول أن تعيد للإنسان عزته وكرامته لكي يعود للإنسان إنسانيته مرة أخرى بعد أن فقدها في ظل هذه الأشكال الفظة من المعاناة التي لا يمكن تحملها، والتي يعاني منها الناس في كل لحظة، في كل يوم من أيام حياتهم.

كذلك يرى أوبندرا باكسي أن مستقبل حقوق الإنسان قد يتقدم خطوات كبيرة إلى الأمام، بفضل نضال الشعوب في دفاعها عن حقوقها وإيصال صوتها وجعلها تتصدر المشهد، وإنني اتفق معه في ضرورة أن يكون للمنتهكين دور للدفاع عن أنفسهم، ضرورة أن يحاولوا بكل الطرق ان يصل صوتهم ولكن إلى من سيصل صوتهم؟، هل سيصل إلى من يسمع ويكون رحيمًا بهم ويحاول أن يخفف عن معاناتهم، أم أن أصواتهم سيتم التشويش عليها، سيتم إسكاتها سيتم استغلالها، سيتم طمس معالمها وإسكاتها كلما تحاول أن تخرج إلى النور، وتحاول أن تتحدث عن معاناتها وعن ما تتعرض له كل يوم من انتهاكات ومظالم على كل المستويات؟، إن

هذه الأصوات تجد من يغض بصر الناس عنها، تجد من يلفت الانتباه عنها إلى مناطق أخرى وإلى أماكن أخرى، إذا فهذه الأصوات المعذبة المظلومة المقهورة لكي تتحول كما يقول أوبندرا باكسي من حركات حقوق الإنسان المحدودة الضيقة إلى أسواق حقوق الإنسان حيث يتم سماع صوتها في كل مكان، فإن ذلك يحتاج إلى وقت طويل ويحتاج إلى جهود كبيرة، وإلى تكاتف الكثير من الجهود لكي يتحول هذا الحلم والأمل بعيد المدى إلى واقع حي ملموس على أرض الواقع.

كذلك يتحدث أوبندرا باكسي عن دور المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والحركات التي تحاول أن تخفف من المعاناة الإنسانية، تحاول أن ترفع من كاهل المظالم عن المظلومين، وإنني اتفق معه في أن هذه المنظمات تحاول أن تقوم بقدر مستطاع بجهود للتخفيف من المعاناة الإنسانية، تحاول حقًا أن تصل إلى المناطق المنكوبة، وتقدم لها المساعدات بقدر طاقتها، ولكن يظل هناك حائلًا يقف بينها وبين إنجاز مهمتهًا بشكل كامل، وهذا الحائل هو قرارات الدول العظمى ومراكز الهيمنة التي تتحكم بشكل أو بآخر في هذه المنظمات؛ تتحكم فيها لأنها المقدم الأول للمساعدات لهذه المنظمات، وبذلك تتحكم هذه الدول ومراكز القوى والهيمنة في من يستحق أن يصل إليه هذه المساعدات ومن لا يستحق، وذلك يتحكم فيه طبعًا أغراض سياسية ومصالح سياسية؛ فمن يكون حليفها تصل إليه المساعدات، ومن لا ترضى عنه لا يستحق المساعدة حتى ولو كان في أشد الحالات انتهاكًا وفقرًا وجوعًا وعوزًا، فحتى المساعدات الإنسانية التي تقدمها هذه المنظمات تعبث بها الأغراض السياسية، تعبث بها مصالح هذه القوى المهيمنة التي تجعل مصالحها السياسية وفرض هيمنتها وتحكمها في العالم هو الأساس حتى ولو كان ذلك على حطام كل البشر.

يتضح من ذلك كله أن إعلانات حقوق الإنسان لكي تحقق الهدف المرجو منها يجب أن يتم تفعيلها بشكل صحيح، لا يتم التلاعب واستغلال الناس باسمها؛ وإنما يتم حقًا من خلالها التعامل مع مشكلات الناس ومعاناتهم، وهذا لن يحدث إلا إذا كان هناك إرادة من الناس أنفسهم في التخلص من معاناتهم، ومحاولة إيجاد حلول بقدر

استطاعتهم لمشكلاتهم وأزماتهم، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون هناك رحمة ومودة وتعاون، وأن يكون هناك حب وتسامح بين الناس، يجب أن تكف مراكز القوى والهيمنة عن التلاعب بالناس، وتدمير حياتهم وجعلها أسوء على كل المستويات، يجب أن تكون هناك عواطف ومشاعر وإرادة إنسانية، وأن يكون هناك تكاتف بين البشر وتعاطف بينهم، واهتمام حقيقي بهؤلاء المقهورين ومد يد العون لهم بشكل حقيقي لحل مشكلاتهم وأزماتهم، وأنا على وعي بأن ذلك أمرٌ صعبٌ، صعب أن تكف مراكز القوة والهيمنة عن شرها، وتكف عن تحقيق أهدافها ومصالحها حتى لو كانت النتيجة هي تدمير الإنسان وسحقه والقضاء عليه، وهنا يكون الأمل في الناس العاديين بأن يشعروا بمعاناة بعضهم البعض، ويتكاتفوا ويحاولوا نشر ثقافة ووعي حقوق الإنسان، نشر ثقافة تخليص الناس من الظلم والقهر والمعاناة، ويقدموا كل ما في وسعهم تقديمه حتى ولو كان بسيطًا للتخفيف عن المظلومين والمقهورين والتقليل من معاناتهم بأي شكل من الأشكال؛ فالأمل ليس في السلطة ومراكز القوة والهيمنة لأنها ستظل تعبث، وستظل تظلم وتضطهد؛ وإنما سيكون الحل في الناس العاديين والشعوب التي تشعر بمعاناة بعضها البعض، ولتحقيق هذا الأمل يجب أن نتخلص من كل المشاعر السلبية مثل الأنانية والعنف وأن يحل محلها الحب والتعاطف والإحساس بالآخر، والرغبة في الوقوف معه ومساعدته والتقليل من المعاناة التي يرزخ تحتها حتى لو كانت بجهود بسيطة يمكن أن تكبر وتتطور كل يوم ويكون بمقدورها أن تساعد في حل مشكلة حقوق الإنسان.

خاتمة

تحدثنا في هذ البحث عن رؤية أوبندرا باكسي لحقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان وكانت البداية من خلال تأكيده على أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي تختلف تمامًا عن تطبيق حقوق الإنسان؛ أي أن إعلانات ونظريات حقوق الإنسان في ناحية والواقع الحي الملموس البعيد كل البعد عن تطبيق حقوق الإنسان على هذا الواقع يكون في ناحية أخرى تمامًا؛ أي أن إعلانات حقوق الإنسان

تعبر عن مصالح وسيادة وهيمنة الدول، وأنها بعيدة كل البعد عن الواقع الحي للشعوب التي تتعرض لأقصى درجات المعاناة والظلم بكافة أشكالها وصورها.

إن إعلانات حقوق الإنسان لا يمكن إنكار أهميتها ولا إنكار الدور الذي تحاول أن تلعبه للاعتراف بحقوق الإنسان، وأن هناك حقوق أساسية أهمها الاهتمام بالإنسان والاعتراف بأنه كائن له حريته وكرامته واستقلاليته، ولكن هذه الإعلانات ليست كافية؛ يجب أن تتحول من تنظير من حبر على ورق إلى واقع حي ملموس، يجب أن يكون هناك اهتمام بمعاناة الناس الحقيقية المظلومين المهمشين المقهورين في كل مكان.

إن إعلانات حقوق الإنسان تقول يجب أن يتمتع الإنسان بحريته وكرامته وأن ينعم بالمساواة، ولكن عندما ننزل إلى أرض الواقع نجد الإنسان يعاني كافة أشكال المعاناة وكافة أشكال الظلم والقهر والاضطهاد؛ وهذا لأن إعلانات حقوق الإنسان تقول لنا عناوين عريضة يجب أن يكون الإنسان حر ويتمتع بكرامته، يجب أن يكون متساوٍ وهنا نتساءل كيف يحدث ذلك على أرض الواقع؟، كيف يتحول هذا إلى واقع حي ملموس؟، ما آليات التنفيذ الواقعية التي يمكن التعويل عليها لتحقيق ذلك؟، كيف يتم التعامل مع معاناة الشعوب المقهورة والمظلومة والمضطهدة التي ترزخ تحت كافة أشكال المعاناة والظلم والاضطهاد؟، كيف يكون لهؤلاء البشر صوت مسموع؟، كيف يتم التعبير عن أصواتهم بشكل حقيقي ولا تكون حقوق الإنسان مجرد عناوين عريضة، ومجرد مشاريع أو كلام يتم استغلاله من قبل مراكز القوة والهيمنة لكي تتدخل في الدول وتحتلها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحجة أنها تدافع عن هذه الإعلانات الورقية؟.

لكي يتحقق ذلك كله يجب أن يكون لحقوق الإنسان واقع حي ملموس، يجب أن يتم ترجمتها إلى مساهمات حقيقية واقعية نلمس نتائجها على أرض الواقع، وأن يكون هناك حلول فعالة للمشكلات التي يعاني منها المقهورون والمظلومون، وأن يكون هناك آليات للتنفيذ واقعية يتم متابعتها من قبل لجان حقوق الإنسان، يجب أن تتحول الإعلانات إلى واقع حي ملموس عن طريق الاحتكاك المباشر بهذه الفئات المظلومة

والمقهورة، وأن نعطيها الفرصة الكاملة لكي تعبر عن نفسها وأن تعبر عن صوتها وعن وجودها، وأن نلمس فعلًا أنه تم حل هذه المشكلات بالفعل، وأن كل أشكال المعاناة هذه تم التعامل معها، وأنها استطاعت أن تقلل من المعاناة، ولكن للأسف كل ما نراه في أيامنا هذه هو تزايد المشكلات وتفاقم الأزمات، ولا تقل المعاناة والظلم والاضطهاد رغم أن هذه الإعلانات في تزايد مستمر.

ومعنى ذلك أن إعلانات حقوق الإنسان رغم عدم إنكار أهميتها إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها وهو جعل حياة الناس أفضل، وجعلهم يتمتعون حقًا بالحرية والكرامة والمساواة، لكن للأسف تم استخدام إعلانات حقوق الإنسان بشكل خاطئ لفرض التحكم والسيطرة والهيمنة، وبالتالي تزايدت المشكلات والأزمات وتفاقمت؛ لأن القوى العظمي التي تدَّعي أنها تحمي حقوق الإنسان تقضي على الإنسان وتدمره وتحرمه حتى من أدنى أشكال الحياة الكريمة.

كذلك قدم لنا أوبندرا باكسي نماذج من المعاناة الإنسانية في كل المجالات وعلى كل المستويات ليثبت لنا أن هذه النماذج من المعاناة الإنسانية لا تكون مرئية ولا يعلم عنها أحدٌ؛ واضعي إعلانات حقوق الإنسان والمتشدقين بها والمدافعين عنها في جانب، وهؤلاء الذين يعانون في جانب آخر؛ إن هذه المعاناة اليومية التي يعاني منها الناس لا يعلم عنها أحد ولا يدري بها أحد، وإنها تعبر عن الأوضاع السيئة التي يرزخ تحتها الناس في حياتهم اليومية والتي لا تنتهي والتي لا يهتم بها أحد، والتي تكون بعيدة كل البعد عن إعلانات وقمم ومؤتمرات حقوق الإنسان، هذه المعاناة يتسبب فيها هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان، هؤلاء الذين يزعمون إنهم جاءوا لتنفيذ نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ إن لهم دور كبيرًا في هذه المعاناة بل إنهم هم المتسببون الرئيسيون في هذه المعاناة بأيديهم وخططهم وكل ما يقومون به لتدمير الإنسان والقضاء عليه ومحوه، ولذلك فإن حقوق الإنسان لا تتحدث عن الإنسان؛ وإنما عن حطام إنسان، وعن واقع ما بعد الإنسان، عن الأوضاع البعيدة كل البعد عن الإنسانية والتي تعبر عن اللاإنسانية بكل صورها وأشكالها.

وبذلك رأينا لماذا تحدث أوبندرا باكسي عن حقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان؛ أي حقوق الإنسان في عالم ينفصل كليًا عن هذا الإنسان، وعن واقعه ومعاناته، وعن أوضاعه السيئة الأليمة؛ فحقوق الإنسان في عالم ما بعد الإنسان يقصد بها حقوق الإنسان البعيدة كل البعد عن هذا الإنسان وعن معاناته وآلامه وظروفه؛ فهذه الحقوق الإنسانية التي يتم التحدث عنها أتت بعد أن تم القضاء على إنسانية الإنسان، بعد أن تم تجريد الإنسان من إنسانيته تحت وطأة كل أشكال المعاناة والظلم والقهر التي أصبح يعاني منها، والتي لم يعد بها أي وجود لإنسانيته ولكرامته ولوجوده.

كذلك لفت أوبندرا باكسي الانتباه إلى ما يقوم به المنتهكون ومحاولتهم للتأثير على الذاكرة الإنسانية؛ محاولة تجعل كل من يتعرضون للانتهاك سواء كانت شعوب أو فئات مقهورة تنسى هذه الانتهاكات، حاولوا أن يمحوا تاريخ الانتهاك، وأن يأثروا على الذاكرة الإنسانية، ولكنهم فشلوا في ذلك، فإن ذاكرة الشعوب لا يمكن أن تنسى كل من سبب لها الظلم والقهر والمعاناة، كل من تسبب في أن تسوء أوضاعها كل من جرد منها إنسانيتها، كل من حاول أن يمد يده لا ليساعدها ولكن ليدمرها ويقضي عليها ويسير على حطامها فإن الذاكرة الإنسانية تظل حية مهما تحاول كل الأيدي التي تعبث بها، كل الأيدي التي تحاول أن تديرها وتتلاعب بها وتستغلها، تحاول أن تخدر الشعوب وتمحي ذاكرة الانتهاكات ولكن هيهات هيهات فإن كل ما تقوم به يبوء دائما بالفشل؛ فالشعوب لا يمكن أن تنسى كل من سبب لها المظالم والانتهاكات، كل من يكذب باسم الدفاع عن حقوق الإنسان ويرغب في أن يستغلها ويتلاعب بها، الشعوب على وعي بمن يرغب في مساعدتها حقًا، ومن يتسبب في دمارها والقضاء عليها ومحو كل حقوقها، فالشعوب الفقيرة المقهورة التي تعاني من الفقر الشديد لا يتم مساعدتها وإنما على العكس من ذلك يتم العبث بها يتم الاستيلاء على مقدرتها، والدليل على ذلك كثير من دول العالم الثالث التي تتسابق الدول المتقدمة ومراكز القوى والهيمنة لا في مساعدتها ولا في محو الفقر عنها؛ وإنما في زيادة معدلات الفقر والجوع في هذه البلدان، تدَّعي أنها تساعدها على التنمية وأنها تنفذ فيها برامج التنمية وتنفذ فيها برامج لتحسين أوضاعها، ولكن ما تفعله هو العكس تمامًا؛ إن برامج التنمية التي تقوم بها ما

هي إلا سرقة مقدرات هذه الشعوب، وجعلها تزيد فقرًا وعوزًا لتصبح دائمًا محتاجة إليها فتتدخل أكثر وأكثر لا لمساعدتها أيضًا وإنما لتدميرها والقضاء عليها وجعل أوضاعها تسوء أكثر فأكثر.

ولا يكون هذا الانتهاك من خلال الفقر والجوع فقط؛ وإنما أيضًا من خلال الحروب التي يتم شنها في كل مكان باسم الدفاع عن حقوق الإنسان، ونجد أن الإنسان يتم القضاء على إنسانيته، مدن كاملة يتم تدميرها، يتم القضاء على كل مقدراتها، يتم هدم كل مبانيها وآثارها وكل معالم الحياة فيها، تفقد الناس حياتها ومساكنها وفي نفس الوقت نقول دفاعًا عن حقوق الإنسان، أين هذا الإنسان وقد تم سلب كل شيء منه وحرمانه من أبسط حقوق حياته الكريمة، بل حتى هذه الحياة يتم سلبها منه بلا رحمة إما عن طريق القتل العنيف أو من خلال تشريده فيصبح بلا مأوى، وبلا طعام، وبلا حياة فإن لم يستطيعوا قتله جسديًا فإنهم يقتلونه روحيًا، معنويًا، إراديًا وفكريًا، يسلبوا منه حياته وأمانه وحريته واستقراره، كل ذلك باسم حقوق الإنسان، فعن أي حقوق الإنسان يتحدث المتسببون في كل أشكال الظلم والمعاناة والاضطهاد، يتحدث الذين قاموا بإبادات جماعية وانتهاكات صارخة، وإن ما يحدث للشعب الفلسطيني هو أكبر دليل على انتهاكات حقوق الإنسان على مرأى ومسمع وتأييد من جهات حقوق الإنسان والدول التي تدَّعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان؛ إنها تغض النظر عن ما يحدث لهذا الشعب من ظلم واعتداء وقتل وتدمير على كل المستويات، ويتم تبرير ما يقوم به الإسرائيليون من انتهاكات ومظالم لا تعد ولا تحصى كل يوم في حق هذا الشعب الفلسطيني، فعن أي حقوق إنسان يتحدث كل من تسبب في ضياع وتجريد هذا الشعب من إنسانيته.

ومن النماذج الصارخة المعبرة أيضًا عن معاناة الشعوب وحرمانها من أبسط حقوقها النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي الهائل المتحقق في الدول الغربية؛ إنهم يأخذون ثمار هذا التقدم ويتركون لشعوبنا آثاره المدمرة، ومن أوضح الأمثلة على ذلك أنهم يقومون بالتخلص من النفايات السامة الناتجة من تجاربهم النووية والإشعاعية في بلادنا؛ وذلك لأننا لسنا بشرًا ولا نستحق أن نكون بشرًا، وقد ترتب على ذلك آثار مدمرة

على صحة الإنسان وعلى وجوده على قيد الحياة، ولم يقتصر الأمر على تدمير صحة الإنسان والقضاء عليها بأبشع الصور؛ وإنما امتدت أضراره لتشمل كل مظاهر الحياة مؤثرة على كل الكائنات الحية وعلى كل البيئة المحيطة بالإنسان والتي تعرضت لتدمير واسع النطاق من جراء دفن هذه النفايات السامة والتي تستمر آثارها المهلكة لأجيال وأجيال، إن شعوبنا تكون ضحية العولمة؛ إنها مجرد تروس في ماكيناتها يتم استغلالها والاستفادة منها لكي تتقدم أكثر وأكثر.

وكل ذلك يؤكد لنا أن سيناريو المركزية الغربية لم ولن يتغير أبدًا؛ فإن كان قد تغير شكله فإن مضمونه ظل كما هو، وهذا السيناريو يقوم على مُسلَّمة أساسية هي: أن هناك شعوب تستحق السيادة بسبب تميزها وتفوقها العقلي والثقافي والحضاري، وأن هناك شعوب أخرى ليس لها إلا العبودية وإنهم أدنى من أن يكونوا بشرًا، لذلك من المباح استغلالهم وحرمانهم من كافة حقوقهم؛ لأنهم لا يرتفعون إلى مستحقي هذه الحقوق، لذلك يكون من حق هذه الشعوب المتقدمة أن تتقدم أكثر وأكثر ولو على حطام الشعوب الأخرى التي تنظر إليها هذه النظرة المتدنية، وقد رأينا للأسف الشديد عددًا ليس بالقليل من أعظم المفكرين الغربيين يروجون لهذه المركزية العنصرية، وكل ما تغير في أيامنا هذه هو تغيير الإطار الخارجي لهذه المركزية الغربية من خلال البحث عن غطاء شرعي يلائم صورتها الحالية وادعاءاتها الزائفة بأنها المدافع الأكبر عن حقوق الإنسان؛ لأن هذه الصورة الجديدة ستقدم لها الشكل البراق الذي تحتاج إليه لتحسين صورتها القديمة، والذي في نفس الوقت سيمكنها من التدخل في شئون الدول والشعوب الأخرى باسم حقوق الإنسان، في نفس الوقت الذي سيكون بمقدورها محو إنسانية هذه الشعوب والاستفادة من خيراتها حتى ولو كان ذلك من خلال تعريضها لأبشع صور المعاناة وأشد ألوان الانتهاك.

ثم تطرق هذا البحث إلى تقديم رؤية أوبندرا باكسي للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، والتي أكد فيها أنه لكي يكون هناك وجود حي ملموس لحقوق الإنسان يجب ألا تقتصر الجهود على الإعلان العالمي وإبراز إنجازاته؛ يجب أن تكون حقوق الإنسان تعبيرًا عن المعاناة الإنسانية بكل صورها وأشكالها، يجب أن تضع حلول فعالة

واقعية لمعاناة الناس اليومية التي لا تنتهي، يجب أن يكون مستقبل حقوق الإنسان معبرًا بشكل حقيقي عن هذا الإنسان، عن واقعه، عن ظروفه، عن معاناته، عن كل المظالم وكل الأمور السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي حقيقي، يجب أن تخرج حقوق الإنسان من إطار النظريات إلى التطبيق الفعلي، يجب أن تتمكن حقوق الإنسان من تحسين أحوال الإنسان المعيشية، من تخليصه من كل أشكال الظلم والمعاناة، من كل الأوضاع السيئة التي يعاني منها، هنا فقط سيكون لحقوق الإنسان وجود حي ملموس.

وهنا يجب أن نكون على وعي بأن هذه الإعلانات والأفكار المصاحبة لحقوق الإنسان لا تكون كافية أبدًا لتوفر لهذا الإنسان الحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها؛ وإنما يجب أن تكون هذه الحقوق معبرة حقًا عن واقع هذا الإنسان وخاصة لدى الأفراد والشعوب التي تعاني من الكثير من المظالم التي تتعرض للكثير من الاضطهادات، يجب أن تكون حقوق الإنسان مرآة حية صادقة تعكس حقًا المعاناة والمظالم والمشكلات والأزمات التي يعاني منها الإنسان، تحاول أن تجد حلول فعلية لهذه المشكلات والأزمات، تحاول أن تقدم علاجات فعالة لها، تحاول أن تقدم خطوات ملموسة حية واقعية يمكن أن تتعامل مع هذه المشكلات والأزمات، وتحاول أن تقدم لها حلولًا واقعية فعلية من داخل الواقع، يجب أن يتم النظر الى ملايين الفقراء المهمشين والمظلومين الموجودين في العالم، والذين لا يشعر بهم أحد، والذين لا يكون لهم صوت مسموع والذين لا يدافع أحد عن حقوقهم ولا يشعر بهم أحد.

إن إعلانات حقوق الإنسان للأسف الشديد تخاطب فئة قليلة من البشر أما باقي البشر المظلومين المقهورين فهم يكونوا خارج دائرة حقوق الإنسان وإعلانات حقوق الإنسان، يجب أن يتم السماع لهؤلاء ويتم الشعور بمعاناتهم، يجب أن يتم إعطاءهم فرصة للتعبير عن أنفسهم، وللتعبير عن مظالمهم، وللتعبير عن أملهم وطموحاتهم وتطلعاتهم؛ إنهم هم الذين يعرفون مصالحهم، هم الذين يعانون، هم الذين يتعرضون لكل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد، وبالتالي هم فقط الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان، هم فقط الذين يجب أن تلتفت إليهم الدول والمؤسسات والقوى العظمى

مستمعة إلى أصواتهم ومعبرة عنهم، ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن هذه الملايين من البشر بدلًا من أن يتم الدفاع عن حقوقهم يتم استغلالهم واضطهادهم وتعريضهم لكافة المظالم التي تجعل أوضاعهم أسوء وأسوء على الدوام؛ إن هؤلاء الملايين من البشر هم الضحية، ضحية العولمة والتقدم والرغبة في الهيمنة وفرض السيطرة، ضحية القوى العظمى ومراكز الهيمنة والشركات العملاقة التي تحاول أن تفرض وجودها حتى وإن كان على أنقاض هؤلاء البشر، فإذا أردنا أن تكون حقوق الإنسان حقيقة حية ملموسة على أرض الواقع يجب أن يتم ربطها بمعاناة هؤلاء البشر ومحاولة إيجاد حلول فعالة لتخليصهم من كافة أشكال المعاناة والظلم والاضطهاد التي يعانون منها، لا يكفي الإعلانات ولا الشعارات؛ وإنما لابد من حلول واقعية لتلك المشكلات والأزمات التي لا يتم حلها وإنما تتفاقم بسبب الحروب والمجاعات والصراعات والخلافات وغيرها من المشكلات والأزمات التي يكون ضحيتها ملايين من البشر الذين لا تلتفت لهم إعلانات حقوق الإنسان بأي حال من الأحوال.

وهنا يؤكد أوبندرا باكسي أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الجهد ومزيد من الوقت وإلى التعاون والتكاتف بين كافة الجهات لتحقيق هذا الحلم وتحويله إلى واقع حي ملموس، ويرى أن هناك بوادر أمل في الأجيال الجديدة وخاصة أجيال الشباب التي أصبحت على وعي بواقع الناس والمعاناة التي يعيشون فيها، وإن شباب هذا الجيل يحاول من خلال الجهود التي يقوم بها أن يلتحم بالناس التحامًا مباشرًا، ويحاول أن يخفف من وطأة المعاناة في كل المجالات وعلى كل المستويات، لذلك فإن حقوق الإنسان يجب أن تسير في هذا المسار؛ يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من واقع الإنسان، يجب أن تكون ملتحمة التحامًا كليًا بظروف وواقع الناس ومعاناة الناس محاولةً أن تخفف عنهم هذا الواقع الأليم، محاولةً أن تحسن أحوالهم، وأن تجعلهم في وضع أفضل مما هم عليه، تحاول أن تعيد للإنسان عزته وكرامته لكي يعود للإنسان إنسانيته مرة أخرى بعد أن فقدها في ظل هذه الأشكال الفظة من المعاناة التي لا يمكن تحملها، والتي يعاني منها الناس في كل لحظة، في كل يوم من أيام حياتهم.

كذلك يرى أوبندرا باكسي أن مستقبل حقوق الإنسان قد يتقدم خطوات كبيرة إلى الأمام، بفضل نضال الشعوب في دفاعها عن حقوقها وإيصال صوتها وجعلها تتصدر المشهد، وإنني اتفق معه في ضرورة أن يكون للمنتهكين دور للدفاع عن أنفسهم، ضرورة أن يحاولوا بكل الطرق ان يصل صوتهم ولكن إلى من سيصل صوتهم؟، هل سيصل إلى من يسمع ويكون رحيمًا بهم ويحاول أن يخفف عن معاناتهم، أم أن أصواتهم سيتم التشويش عليها، سيتم إسكاتها سيتم استغلالها، سيتم طمس معالمها وإسكاتها كلما تحاول أن تخرج إلى النور، وتحاول أن تتحدث عن معاناتها وعن ما تتعرض له كل يوم من انتهاكات ومظالم على كل المستويات؟، إن هذه الأصوات تجد من يغض بصر الناس عنها، تجد من يلفت الانتباه عنها إلى مناطق أخرى وإلى أماكن أخرى، إذًا فهذه الأصوات المعذبة المظلومة المقهورة لكي تتحول كما يقول أوبندرا باكسي من حركات حقوق الإنسان المحدودة الضيقة إلى أسواق حقوق الإنسان حيث يتم سماع صوتها في كل مكان، فإن ذلك يحتاج إلى وقت طويل ويحتاج إلى جهود كبيرة، وإلى تكاتف الكثير من الجهود لكي يتحول هذا الحلم والأمل بعيد المدى إلى واقع حي ملموس على أرض الواقع.

كذلك يتحدث أوبندرا باكسي عن دور المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والحركات التي تحاول أن تخفف من المعاناة الإنسانية، تحاول أن ترفع من كاهل المظالم عن المظلومين، وإنني اتفق معه في أن هذه المنظمات تحاول أن تقوم بقدر مستطاع بجهود للتخفيف من المعاناة الإنسانية، تحاول حقًا أن تصل إلى المناطق المنكوبة، وتقدم لها المساعدات بقدر طاقتها، ولكن يظل هناك حائلًا يقف بينها وبين إنجاز مهمتها بشكل كامل، وهذا الحائل هو قرارات الدول العظمى ومراكز الهيمنة التي تتحكم بشكل أو بآخر في هذه المنظمات؛ تتحكم فيها لأنها المقدم الأول للمساعدات لهذه المنظمات، وبذلك تتحكم هذه الدول ومراكز القوى والهيمنة في من يستحق أن يصل إليه هذه المساعدات ومن لا يستحق، وذلك يتحكم فيه طبعًا أغراض سياسية ومصالح سياسية؛ فمن يكون حليفها تصل إليه المساعدات، ومن لا ترضى عنه لا يستحق المساعدة حتى ولو كان في أشد الحالات انتهاكًا وفقرًا

وجوعًا وعوزًا، فحتى المساعدات الإنسانية التي تقدمها هذه المنظمات تعبث بها الأغراض السياسية، تعبث بها مصالح هذه القوى المهيمنة التي تجعل مصالحها السياسية وفرض هيمنتها وتحكمها في العالم هو الأساس حتى ولو كان ذلك على حطام كل البشر.

يتضح من ذلك كله أن إعلانات حقوق الإنسان لكي تحقق الهدف المرجو منها يجب أن يتم تفعيلها بشكل صحيح، لا يتم التلاعب واستغلال الناس باسمها؛ وإنما يتم حقًا من خلالها التعامل مع مشكلات الناس ومعاناتهم، وهذا لن يحدث إلا إذا كان هناك إرادة من الناس أنفسهم في التخلص من معاناتهم، ومحاولة إيجاد حلول بقدر استطاعتهم لمشكلاتهم وأزماتهم، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون هناك رحمة ومودة وتعاون، وأن يكون هناك حب وتسامح بين الناس، يجب أن تكف مراكز القوى والهيمنة عن التلاعب بالناس، وتدمير حياتهم وجعلها أسوء على كل المستويات، يجب أن تكون هناك عواطف ومشاعر وإرادة إنسانية، وأن يكون هناك تكاتف بين البشر وتعاطف بينهم، واهتمام حقيقي بهؤلاء المقهورين ومد يد العون لهم بشكل حقيقي لحل مشكلاتهم وأزماتهم، وأنا على وعي بأن ذلك أمرٌ صعبٌ، صعب أن تكف مراكز القوة والهيمنة عن شرها، وتكف عن تحقيق أهدافها ومصالحها حتى لو كانت النتيجة هي تدمير الإنسان وسحقه والقضاء عليه، وهنا يكون الأمل في الناس العاديين بأن يشعروا بمعاناة بعضهم البعض ويتكاتفوا ويحاولوا نشر ثقافة ووعي حقوق الإنسان، نشر ثقافة تخليص الناس من الظلم والقهر والمعاناة، ويقدموا كل ما في وسعهم تقديمه حتى ولو كان بسيطًا للتخفيف عن المظلومين والمقهورين والتقليل من معاناتهم بأي شكل من الأشكال؛ فالأمل ليس في السلطة ومراكز القوة والهيمنة لأنها ستظل تعبث، وستظل تظلم وتضطهد؛ وإنما سيكون الحل في الناس العاديين والشعوب التي تشعر بمعاناة بعضها البعض، ولتحقيق هذا الأمل يجب أن نتخلص من كل المشاعر السلبية مثل الأنانية والعنف وأن يحل محلها الحب والتعاطف والإحساس بالآخر، والرغبة في الوقوف معه ومساعدته والتقليل من المعاناة التي يرزخ تحتها حتى لو كانت بجهود

بسيطة يمكن أن تكبر وتتطور كل يوم ويكون بمقدورها أن تساعد في حل مشكلة حقوق الإنسان.

الهوامش

[1]- Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies, India International Centre Quarterly, Vol. 13, No. 3/4, DECEMBER 1986,p185

[٢]- أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ترجمة : محمد على فرج، القاهرة، المركز القومي للترجمة،٢٠١٤ ،ص ٥٩.

[3]- Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD, Emory International Law Review, Vol. 23,2009,p 25.

[٤]- أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص١٨٨-١٨٩.

[٥]- المصدر نفسه، ص ٦٠ ، ٦١.

[٦] -المصدر نفسه ، ص ٦٧.

[٧] -المصدر نفسه، ص ٦٧ ، ٦٨ .

[٨] المصدر نفسه ، ص ٦٩.

[9]- Upendra Baxi, Globalization Human Rights Amidst Risk and Regression, IDS Bulletin, Vol 32, No 1 2001,p 95.

[10]- Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies,p185.

[11]- Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD,pp31,34.

[12]- Upendra baxi ,human rights education :the promise of the third millennium ? Pennsylvania university press ,1996, p3.

[١٣]- أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٧٠.

[١٤]- المصدر نفسه، ص ٧٠.

[١٥]- المصدر نفسه، ص ٧٠ ، ٧١.

[١٦]- المصدر نفسه، ص ٧٢.

[١٧]- المصدر نفسه ،ص ٧٣.

[١٨]- المصدر نفسه، ص ٧٣ ،٧٤.

[19] -Upender baxi ,human rights contested: human rights in a post human world : critical essays ,oxford university press ,2009,p1.

[٢٠]-أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٧٤.

[21]-William Twining, Human Rights: Southern Voices - Frances Deng, Abdullahi An-Na'im, Yash Ghai, and Upendra Baxi, camridge university press,London,2007,p161.

[٢٢] -أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٧٥.

[٢٣] -المصدر نفسه، ص ٧٥.
[٢٤] -المصدر نفسه، ص ٩٦ .
[٢٥] -المصدر نفسه، ص ٩٧ ، ٩٨ .
[٢٦] -المصدر نفسه، ص ٩٨ .
[٢٧] -المصدر نفسه، ص ٩٨ ، ٩٩ .
[٢٨] -المصدر نفسه، ص ١٠٥.
[٢٩] - المصدر نفسه، ص ١١٠،١٧٥.
[٣٠] - المصدر نفسه، ص٢٠١.
[٣١] -المصدر نفسه، ص٢٠٣.
[٣٢] -المصدر نفسه، ص٢٥٤-٢٥٥.
[٣٣] -المصدر نفسه، ص٢٦٢-٢٩٤.
[٣٤] -المصدر نفسه،ص٢٠٦-٢٠٧.
[٣٥] -المصدر نفسه،ص٢٠٨،٢٠٧.
[٣٦] -المصدر نفسه،ص٢٠٩.
[٣٧] -المصدر نفسه،ص٢٢٠.
[٣٨] -المصدر نفسه،ص٢٢٢.
[٣٩] -المصدر نفسه،ص٣٠٢-٣٠٣.

[40]- UPENDRA BAXI, What May the 'Third World' Expect from International Law? ,third world Quarterly, Vol. 27, No. 5,2006,pp714,715.

[٤١] -أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان ،ص٢٤٨-٢٤٩-٢٧٢.
[٤٢] -المصدر نفسه،ص ٢٧٢.
[٤٣] -المصدر نفسه،ص٢٨٩.
[٤٤] -المصدر نفسه،ص١٢٧.
[٤٥] - المصدر نفسه،ص٢٩٨-٢٩٩.

[46]-Upendra Baxi, Globalization Human Rights Amidst Risk and Regression,p96.

[47] -Ipid,p99.

[48]- Upendra Baxi , Writing about impunity and environment: the ‘silver jubilee’ of the Bhopal catastrophe, Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 1 No. 1, January 2010,pp10,11.

[49]- Luca baccellium :Norberto bobbio ,an age of rights without foundation ,translated from Italian by Nicholas walker, university of camerino,2010,p401.

[٥٠] -إدغار موران، هل نسير الى الهاوية ؟، ترجمة : عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء (المغرب)، افريقيا الشرق، ٢٠١٢ ، ص ٨١ .

[51] -Sheldon S. Wolin, politics and vision : Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004,pp 266,267.

[٥٢] - أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة : جورج كتورة – إلهام الشعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٠، ص ١٨٤، ١٨٥.

[٥٣]- أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٦٦ ، ٦٧

[54]- Upender baxi ,memory and rightlessness ,j.p .naik memorial lecture ,cwds ,13December,2002.pp1,6

[٥٥]-أوبندرا باكسى ، مستقبل حقوق الإنسا،ص١٢٧.

[56]- ,Upendra Bax ,Complicity and Struggle: Theory and Society Social Scientist, Vol. 19, No. 10/11. (Oct. - Nov., 1991),p٢٢

[٥٧]- أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٦٣ .

[٥٨] -المصدر نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٢٣

[٥٩] -المصدر نفسه، ص ١٢٤

[٦٠] -المصدر نفسه،ص١٧٢.

[٦١] -المصدر نفسه،ص١٧٤.

[٦٢] -المصدر نفسه،ص١٧٩.

[٦٣] -المصدر نفسه،ص١٨٢

[٦٤] -المصدر نفسه،ص١٨٤-١٨٣.

[٦٥] -المصدر نفسه،ص١٨٧.

[٦٦] -المصدر نفسه،ص١٩٣.

[٦٧] -المصدر نفسه،ص١٩٤-١٩٥

[68]- Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD,p29

[٦٩] -أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص٢٠٤.

[٧٠]-المصدر نفسه،ص٢٠٥-٢٠٦.

[٧١]-المصدرنفسه،ص٢٥٠-٢٥٢.

[٧٢]- المصدر نفسه، ٢٥٢.

[٧٣]-المصدر نفسه،٢٥٤.

[74]- Upendra Baxi , Writing about impunity and environment: the 'silver jubilee' of the Bhopal catastrophe, ,pp 2,4,8.

[75]-Upendra Baxi",Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood:"Notes on the Report of theCommission on Global Governance, Alternatives 21 (1996)p,531 .

[76] -Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies,p187.

[77]- Upendra Baxi , Writing about impunity and environment: the 'silver jubilee' of the Bhopal catastrophe ,pp4,7.

[78] -Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies,pp187,188

[79] -Upendra Baxi, The Place of the Human Right to Health and Contemporary Approaches to Global Justice: Some Impertinent Interrogations, University of Liverpool Law School,april2007,p12

[80] -UPENDRA BAXI, Exodus Constitutionalism, editor@theindiaforum.in., 3 July, 2020,pp1-3

[81] -Upendra Baxi",Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood:",pp531-533

[٨٢]- أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان ،٣٠٧.

[٨٣]- المصدر نفسه،٣٠٧ص.

[٨٤]- المصدر نفسه،ص٣١٢.

[85] -Upendra Baxi, The "War on Terror" and the "War of Terror:"Nomadic Multitudes, Aggressive Incumbents, andthe "New" International Law: Prefactory Remarks on Two "Wars, Osgoode Hall Law Journal,1-2 2005, pp42-43.

[٨٦]أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الإنسان، ص١٠٢-١٠٣.

[87]-Upendra Baxi, Postcolonial Legality in: A Companion to Postcolonial Studies, Arizona State University, 2005, p5٥١

[88]- Upendra Baxi, What May the 'Third World' Expect from International Law?,p713.

[89]- Upender baxi ,memory and rightlessness ,p.8.

[90]- Ibid ,p.9

[٩١] برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص١٤٩.

[٩٢]- ماكس هوركهايمر، ثيودور. ف. أدورنو، جدل التنوير شذرات فلسفية، ترجمة: جورج كتورة، طرابلس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ٢٠٠٦، ص١٧، ١٨.

[٩٣]- هربرت ماركوز، الحب والحضارة، ترجمة: مطاع صفدي، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

[٩٤]- ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٥٣٧.

[٩٥]- فرانز فانون، معذبوا الأرض، (مقدمة بقلم جان بول سارتر)، ترجمة : سامى الدروبي وجمال أتاسي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ص٧

[٩٦]- المرجع نفسه، ص١١٦.

[٩٧]- حنة آرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٢، ص ١٧،٧٧،٧٦.
[٩٨]- جاك أيلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، ٢٠٠٤، ص ١٤٨.
[٩٩]- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي و جورج صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠، ص ١٤٤، ١٤٥.
[١٠٠] -نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة : عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام : داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر،٢٠٠٧ ، ص ٦ ، ٧ ،٢٧٢.
[١٠١]- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، ٢٠٠٤، ص ٦،٧.
[102]-Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD,pp25,26,27.
[١٠٣] - أوبندرا باكسى ، مستقبل حقوق الإنسان، ص ٦١ ،،٦٢
[104] -Upendra baxi ,human rights education :the promise of the third millennium ,p1.
[105] -Ibid, pp1,2
[١٠٦] -أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان،١٩٥-١٩٦.
[١٠٧] -المصدر نفسه،ص١٢٥.
[١٠٨] -المصدر نفسه،ص١٩٧.
[109] -Upender baxi ,memory and rightlessness ,pp10,11.
[١١٠] -أوبندرا باكسى ، مستقبل حقوق الإنسان، ص ١٠١.
[١١١]- المصدر نفسه، ص ١٠١، ١٠٢ .
[١١٢]- المصدر نفسه، ص ١٠٢.
[١١٣]-المصدر نفسه، ص ١٠٤.
[١١٤]- المصدر نفسه، ص ١٠٤ .
[١١٥]-المصدر نفسه، ١٠٩، ١١٠.
[١١٦]- المصدر نفسه، ص ١٢٩ .
[117] Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD,pp27,28.
[١١٨]أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الإنسان، ص ١٢٩ ، ١٣٠.
[١١٩] المصدر نفسه، ص ١٣٤.
[١٢٠] المصدر نفسه، ص ١٣٩.
[١٢١] المصدر نفسه، ص١٥٠،١٤٥.
[١٢٢] أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الإنسان، ص١٦٤.
[١٢٣] المصدر نفسه،ص١٦٣.
[124]-Upendra Baxi",Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood:", p525.
[١٢٥] أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الإنسان، ص١٩٥.

[١٢٦]- المصدر نفسه، ص٣٠٠-٣٠١.

[١٢٧] -المصدر نفسه، ص٦٨.

[١٢٨] -المصدر نفسه، ص٧٦.

[129] -Upendra baxi, What May the 'Third World' Expect from International Law?,p714.

[130] - Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies,p192

[131]-Upendra Baxi, KAUTILYAN PRINCIPLES AND THE LAW OF NATIONS: A COMMENT, UNIVERSITY OF SYDNEY, 1967, p1

[132]-Upendra Baxi",Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood" (1996),p525.

[١٣٣] -أوبندرا باكسى، مستقبل حقوق الإنسان، ص١٤١.

[134] -Upendra Baxi , Taking Suffering Seriously: Social Action Litigation in the Supreme Court of India , Third World Legal Studies:Vol. 4, Article 6,1985, p2

[135] -Upendra Baxi , Market Fundamentalisms: Business Ethics at the Altar of Human Rights , Oxford University Press 2005 , pp٢,3

[136] -Ipid,pp9,10

[137] -Upendra Baxi , Towards socially sustainable globalization: reflections on responsible contracting and the UN guiding principles on business and human rights , University of Warwick, Coventry, UK,2017,p١٦٦

[138] -Upendra Baxi, KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD,p٣٥

[139] -Upendra Baxi",Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood:" (1996),pp528,529

[140] -Ipid,pp537,538

[141] -Ibid,p531

[142] -Ipid,p533

[143]-Upendra Baxi, Globalization Human Rights Amidst Risk and Regression،p96

[144] -Upendra Baxi , Writing about impunity and environment: the 'silver jubilee' of the Bhopal catastrophe, ,pp1,11

[145] -Ibid, p27

[146] -Upendra baxi ,human rights education :the promise of the third millennium ?,pp4,5

[147] - Upendra Baxi,What Happens Next Is Up to You: Human Rights at Risk in Dams and Development, American University International Law Review, Vol 16,no6,2001,p1529

[148] - UPENDRA BAXI, Exodus Constitutionalism,p3

[149] - Upendra Baxi, From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies,p199

[150] -William Twining, Human Rights: Southern Voices - Frances Deng, Abdullahi An-Na'im, Yash Ghai, and Upendra Baxi,p162.

[151] -John Rawls, The Law Of Peoples, With Idea Of Public Reason Revisited, Massachusetts, London, England, 2006., pp. 11 , 25.

[152] - Linda Everett Kruger, Understanding Place As A Cultural System: Implications Of Theory And Method, University Of Washington, Washington, 1996, pp. 50 – 53.

[153] -Sheldon S. Wolin , democracy incorporated managed: democracy and the specter of inverted totalitarianism, Princeton university press, Princeton and oxford, 2008.,pp 240,241

[154] -James tully , two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008,pp24,26.

[155]- Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future, Queen's University ,2012, pp5,6.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: قائمة المصادر:

١-المصادر الأجنبية:

1- Upendra Baxi, KAUTILYAN PRINCIPLES AND THE LAW OF NATIONS: A COMMENT, UNIVERSITY OF SYDNEY, 1967.

٢- …… , Taking Suffering Seriously: Social Action Litigation in the Supreme Court of India Third World Legal Studies Vol. 4, Article 6,1985.

٣- ……., From Human Rights to the Right to be Human: Some Heresies, India International Centre Quarterly, Vol. 13, No. 3/4, DECEMBER 1986.

٤- …… ,Complicity and Struggle: Theory and Society 9-Social Scientist, Vol. 19, No. 10/11. (Oct. - Nov., 1991).

٥-……,Global Neighborhood"and the "Universal Otherhood:"Notes on the Report of theCommission on Global Governance, Alternatives 21 (1996).

٦- ……..... ,human rights education :the promise of the third millennium ? Pennsylvania university press,1996.

٧- ……...., Globalization Human Rights Amidst Risk and Regression, IDS Bulletin, Vol 32, No.1, 2001.

٨- ……,What Happens Next Is Up to You: Human Rights at Risk in Dams and Development, American University International Law Review, Vol 16,no6,2001.

٩- …… ,memory and rightlessness ,j.p.naik memorial lecture ,cwds ,13December,2002.

١٠- . ……, Market Fundamentalisms: Business Ethics at the Altar of Human Right, Oxford University Press, 2005

١١- ……., Postcolonial Legality in: A Companion to Postcolonial Studies, Arizona State University, 2005.

١٢- ……, The "War on Terror" and the "War of Terror:"Nomadic Multitudes, Aggressive Incumbents, andthe "New" International Law: Prefactory Remarkson Two "Wars, Osgoode Hall Law Journal, 2005

١٣- ……..,What May the 'Third World' Expect from International Law? ,third world Quarterly, Vol. 27, No. 5,2006

١٤- ……., The Place of the Human Right to Health and Contemporary Approaches to Global Justice: Some Impertinent Interrogations, University of Liverpool Law School,april2007

١5- ……,human rights contested: human rights in a post human world : critical essays ,oxford university press ,2009,

١٦- ……..,KEYNOTE ADDRESSDOES LIFE INDEED BEGIN AT SIXTY? REVISITING THEUDHR AS A "SINGLE GARMENT OF DESTINY" IN AHYPERGLOBALIZING WORLD, Emory International Law Review, Vol. 23,2009.'

١7- ……....,Writing about impunity and environment: the 'silver jubilee' of the Bhopal catastrophe, Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 1 No. 1, January 2010.

18-……,Towards socially sustainable globalization: reflections on responsible contracting and the UN guiding principles on business and human rights , University of Warwick, Coventry, UK,2017.

١٩-……,ExodusConstitutionalism, editor@theindiaforum.in., 3 July, 2020.

٢-المصادر المترجمة إلى العربية:

١- أوبندرا باكسي، مستقبل حقوق الانسان، ترجمة: محمد على فرج، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤.

ثانيًا: قائمة المراجع:

١- المراجع الأجنبية:

1- James tully, two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008.

2- John Rawls, The Law Of Peoples, With Idea Of Public Reason Revisited, Massachusetts, London, England, 2006.

3- Linda Everett Kruger, Understanding Place As A Cultural System: Implications Of Theory And Method, University Of Washington, Washington, 1996.

4- Luca baccellium: Norberto bobbio ,an age of rights without foundation,translated from Italian by Nicholas walker, university of camerino,2010.

5- Sheldon S. Wolin, politics and vision : Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004.

6- …… , democracy incorporated managed: democracy and the specter of inverted totalitarianism, Princeton university press, Princeton and oxford, 2008.

7- Will Kymlicka, Multiculturalism: Success, Failure, and the Future, Queen's University ,2012.

8-WilliamTwining,Human Rights: Southern Voices - Frances Deng, Abdullahi An-Na'im, Yash Ghai, and Upendra Baxi, camridge university press,London,2007.

٢- المراجع المترجمة إلى العربية:

١- إدغار موران، هل نسير الى الهاوية ؟،ترجمة : عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء(المغرب)، افريقيا الشرق، ٢٠١٢.

٢- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، ٢٠٠٤.

3-أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة : جورج كتورة – إلهام الشعراني، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٠.

4- برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦١.

5- جاك أيلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، ٢٠٠٤.

6- حنة آرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٢.

7- فرانز فانون، معذبوا الأرض، (مقدمة بقلم جان بول سارتر)، ترجمة : سامى الدروبي وجمال أتاسي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.

8- ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.

9- ماكس هوركهايمر، ثيودور. ف. أدورنو، جدل التنوير شذرات فلسفية، ترجمة: جورج كتورة، طرابلس، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ٢٠٠٦.

١٠- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي و جورج صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.

١١- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة : عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام : داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧.

12- هربرت ماركوز، الحب والحضارة، ترجمة: مطاع صفدي، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧.

Human rights in a post-human world

A study in the political thought of Upendra Baxi

Abstract

Upendra Baxi is one of the most prominent contemporary Indian political thinkers. This research revolves around a major problem: How are human rights declarations an expression of a post-human world? To address this problem, several questions are asked, the most important of which are: Were human rights declarations able to express the reality of this human, or is each of them moving in one direction?, Were human rights declarations able to achieve for human the minimum level of decent life that they deserve to live?, What are the limits of the relationship established by Upendra Baxi between human rights and human suffering?, What about the future of human rights?, Will it be destined for success and progress, or retreat and failure?.

Key words: Human rights, post-human world, human suffering, future prospects.